المناضل-ة
Almounadil-a
جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية(Morocco)
تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

جريدة المناضل-ة، مدير النشر: اسماعيل المنوزي، 17 يناير 2024

إيض يناير 2024 ليكن محطة نضال لا محطة تغن بمنجزات الاستبداد

تقرأن-ون في هذا الملف

- عين على نضالات طبقتنا
- فهم العنف القائم على النوع الاجتماعي في عصر النيوليبرالية
- الجزء الثاني: أضواء على جحيم ظروف عمال وحياة شغيلة الصيد البحري
- الذكاء الاصطناعي: إبدال ذكاء البشر أم تحريره؟
- التنسيقية الموحدة لهيئة التدريس وأطر الدعم بالمغرب في مقابلة مع الرفيق بولعلام محمد
- تحدي السير قدما بالعمال والشعوب بوجه تضافر الأزمات
- البير عياش: مؤرخ الحركة النقابية المغربية
- الحاجة للنقابة الموحدة لحراك التعليم: المبادئ المؤسسة بناء على دروس الماضي
- شغيلة التكوين المهني: اوضاع قهر وسؤال ما العمل؟
- فكيك نضال مستمر ضد خوصصة خدمات الماء والكهرباء

افتتاحية المناضل-ة 2024/01/15

إيض يناير 2024
ليكن محطة نضال لا محطة تغنٍّ بمنجزات الاستبداد

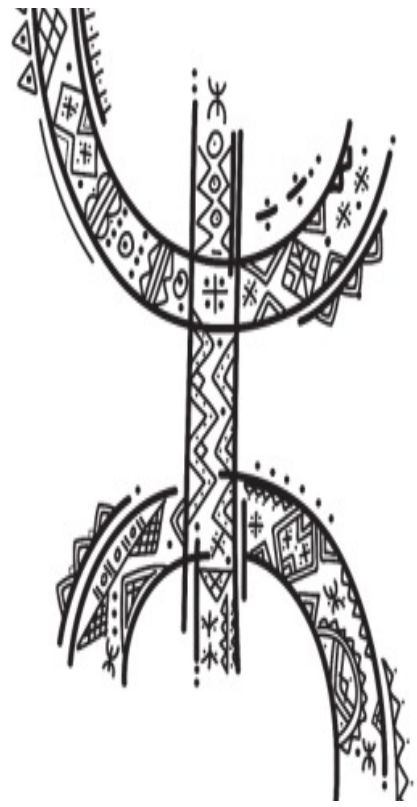

بعد أكثر من خمسة عقود من بدء المناداة بالمطالب الثقافية واللغوية والهوياتية الأمازيغية بالمغرب، تحت تأثير النضال الأمازيغي بالجزائر، خاصة الانتفاضة الجبارة في منطقة القبائل لسنة 1981 المسماة "ربيعا أمازيغيا"، لا يزال "ناشطو الحركة الأمازيغية"، يشتكون من الوضع المزري لتلك الحقوق.

في ماي 2023 أعلن الملك رأس السنة الأمازيغية عيدا رسميا وعطلة مؤدى عنها، وقد استقبلت الحركة الأمازيغية وناشطوها القرار باعتباره "تاريخيا"، واستمرارا لـ"عملية المصالحة" بين الدولة والمجتمع وتاريخه وهويته، وباعتباره استمرارا لما يُطلقون عليه "تقدم ورش إضفاء الطابع الرسمي على الأمازيغية لغة وثقافة وهوية". ولكن في نفس الوقت تطلق الحركة وناشطوها استياء مما يُطلقون عليه "عددا من التراجعات والانتكاسات في ظل الحكومة الحالية، التي تخلت وتنصلت عن الالتزامات الواردة في القانون التنظيمي الخاص بتفعيل دستور "2011، متناسين أن ذلك الدستور قد أطلقت عليه حركة 20 فبراير "دستور العبيد"، وأنه جاء لهزيمة أكبر حراك سياسي هز المغرب في العقود الأخيرة.

تمكن النظام منذ العقد الأول من الألفية الثالثة من احتواء جمعيات الحركة الأمازيغية (ومثقفيها وأكاديمييها) التي كان أقصى ما تطالب به هو "مأسسة الأمازيغية". وقد كان ذلك للملكية عبر بوابة المعهد الملكي للأمازيغية وإطلاق صنبور التمويل وانخراط في عمل تنموي مُغر، فيما غرقت الحركة داخل الكلية في اقتتال فصائلي دموي مع فصائل من اليسار وفصائل ذات انتماءات قبلية أو إقليمية.

يُقر العديد من جمعيات الحركة ونشطائها بأن هناك تقدم في تفعيل تواجد الأمازيغية في الفضاء العمومي (الإعلام والواجهات الرسمية)، ولكن بتغافل عن أن إضفاء الطابع الرسمي على الأمازيغية، يوازيه ويتفوق عليه إضفاء الطابع التجاري عليها. وقد تمكنت العلاقات النقدية والتجارية من التغلغل في البوادي والقرى، التي كانت معقل اللغة والثقافة الأمازيغية. جرى تسليع الأنشطة الاقتصادية/المعاشية التي كانت مورد رزق ملايين من الأسر الفلاحية. تغلغل الرأسمال- بداية عبر بوابة التعاونيات- ليغزو إنتاج الأركان والصبار وغيرها، وتقدمت الدولة في تنفيذ الخطة المملاة من البنك الدولي لتعبئة الوعاء العقاري (أراضي القبائل والأراضي السلالية) ووضعها رهن إشارة رأس المال.

تحولت القرى والبوادي، منذ منتصف عقد تسعينيات القرن العشرين، إلى مراكز الاحتجاج، وبلغت ذروتها في طاطا سنة 2005 وإيفني سنتي 2007 - 2008، وأخيرا حراك الريف (2016 - 2017)، والاحتجاجات ضد نزع الأراضي ورعي كبار مالكي قطعان المواشي والجمال. لم تتمكن الحركة الأمازيغية من أن تكون في صلب تلك النضالات، وحتى تلك التي تواجدت فيها (خاصة حركة أكال)، تصارعت لتضفي عليها طابعا هوياتيا مختزِلا، بدل توجيهها ضد أصل البلاء: كبار الملاكين وكبار المستثمرين الرأسماليين والدولة راعية مصالحهم.

طيلة العقود السابقة تجلى، بأسطع ما يمكن، قصور المنظور الامازيغي المحض الذي يختزل هوية المجموعات المضطهدة (بفتح الهاء) في صراعها مع مضطهدها (بكسر الهاء) في في بعدها الثقافي، متجاهلا (عن سذاجة أو عن قصد) أبعادها الأخرى: الطبقي وبعد النوع الاجتماعي. فجواب الحركة الامازيغية على تحديات ما يطرحه المجتمع وحاجيات الكادحين- ات الأمازيغ يضعها وجها لوجه مع جوهر منظورها الطبقي الذي يسعى معظمها تفادي معاداة الرأسمالية والاستبداد بالإغراق في عموميات البعد الثقافي والبحث عن توافقات مع الاستبداد واندماج في نفس النموذج التنموي القائم.

في هذا السياق يُحسَبُ إقرار رأس السنة الأمازيغية عطلة رسمية مؤدى عنها للاستبداد أكثر ما يُحسَب لنضال الحركة الأمازيغية، ما يُمكن النظام من إظهار نفسه أكثر "تقدمية" من الأحزاب وحكومة الواجهة، وهو ما لا تخفيه تصريحات وبيانات الحركة الأمازيغية ونشطائها.

لن يستقيم أي نضال من أجل إقرار الحقوق الأمازيغية دون اندراج هذا النضال في المسار العظيم لكفاح شعبنا ضد كل أشكال الاضطهاد الطبقي والجندري، من أجل مجتمع آخر؛ مجتمع المنتجين- ات المتشاركين- ات الأحرار- ات.

لن يستقيم أي نضال من أجل إقرار الحقوق الأمازيغية دون اندراج هذا النضال في المسار العظيم لكفاح شعبنا ضد كل أشكال الاضطهاد الطبقي والجندري، من أجل مجتمع آخر؛ مجتمع المنتجين- ات المتشاركين-ات الأحرار-ات.

الحاجة للنقابة الموحدة لحراك التعليم: المبادئ المؤسسة بناء على دروس الماضي

بقلم، جنين داوود

شهد قطاع التعليم حركة نضالية عارمة لم يسبق له نظير في التاريخ. فمن جهة انخرط فيها من نساء التعليم ورجاله نسبة عظيمة لم يشهدها اي اضراب في القطاع على الإطلاق، وكذلك شأن المسيرات المنظمة بالعاصمة او محليا. وطبعا يستدعي هذا وضع جرد للحصيلة، بايجابياتها وسلبياتها. هذه السلبية التي نستنبط منها دروسا للمستقبل.

وإن من الامور الهامة التي خلفها توقف هذا الحراك تكاثر الدعوات الى تأسيس نقابة جديدة، دعوات لا شك انها نابعة من اقتناع ان التوق إلى اداة نضال منظمة – النقابة- حاجة استشعرها قسم كبير من المشاركين والمشاركات في الحراك.

فتجربة التنسيقيات دلت على ادوار ايجابية حاسمة، حيث كان لها دور كبير في الانعتاق من نير قيادات «نقابية» تسير بالشغيلة الى الكارثة العظمى. وادت ايضا دور تجميع القوى والسير بالحراك قدما رغم مناورات تلك القيادات المتعاونة مع الدولة. لكنها ابانت في الآن ذاته عن جوانب قصور، لعل اهمها الاغراق في الفئوية، ومن ثمة المنظور الضيق الذي منع الحراك من السعي الى تعاون مع قطاعات اخرى بالوظيفة العمومية ومع اسر التلاميذ الذين محضوا الحراك دعما وتعاطفا لم يسبقهما نظير، وكان له تأثير قوي في افشال مساعي الدولة لعزل الحراك وتأليب الناس عليه.كما ان الطريقة الارتجالية التي تشكلت بها التنسيقيات الجديدة، والتي فرضتها الظروف، اضعفت الاداء الديمقراطي بفعل غياب قواعد وتجربة تنظيميين.

بيد أن الأهم من هذا كله كل الاساس الذي قامت عليه ادوات نضال الشغيلة طيلة شهور الحراك: كان أساسا ضيقا بفعل الفئوية، والميل الى اعتقاد ان الحراك مكتف بذاته قادر على بلوغ اهدافه في مواجهة مع دولة لها خطة شاملة لكافة الوظيفة العمومية، والتعليم العمومي ومجمل الخدمات العمومية. هذا الاساس الضيق ابان عن اضراره ويستدعي تجاوزا نحو رؤية اجمالية وعميقة لمصلحة شغيلة التعليم ضمن الوضع العام بالبلد، أي اخذا بالاعتبار السياسة العامة للدولة واهدافها القريبة و البعيدة.

هذا المنظور الاجمالي قائم لدى النقابات القائمة الى حدود انطلاق الحراك، لكن معظمها اختارت قيادتها مسايرة الدولة ومساعدتها على تمرير خططها. ليس فقط لأن تلك القيادات لها امتيازات ومصالح ناجمة عن ارتباطها بالدولة، بل ايضا لأن منظورها للصراع في البلد قام على مفهوم السلم الاجتماعي، اي تأمين استقرار النظام الاقتصادي-الاجتماعي القائم على استغلال الشغيلة وقهرهم.

لذا فإن الدعوات الراهنة الى خلق منظمة نقابية جديدة تستلزم توضيح المنطلق النضالي، كي لا يتم تكرار ما كان لدى معظم النقابات من تصور للعمل النقابي يضحي بمصلحة الشغيلة بمنطق وهم «الشراكة الاجتماعية»، هذا المنطق الذي جعل تلك القيادات تكون شريكا للدولة في اخراج نظام المآسي ومجمل التعديات على الشغيلة. المنطلق النضالي لتنظيم الشغيلة في نقابة، عبر التاريخ وعبر البلدان، هو الدفاع عن مصلحة الاجير والاجيرة بوجه مشغل غايته اعتصار اكبر قدر من الجهد وباقل كلفة خدمة لمصلحة تعبر عنها الدولة التي هي في اخر المطاف دولة اصحاب المصالح الاقتصادية الكبرى. وكل تخل عن هذا المنظور باسم الشراكة والسلم الاجتماعي يؤدي الى التضحية بمصلحة الشغلية، وقد تلقنا بهذا الصدد درسا تاريخيا لن ينساه اي أجير او اجيرة.

ولا يمكن النجاح في بناء منظمة نقابية وفية فعلا لمصلحة الشغيلة الا باستخلاص دروس التجارب النقابية السابقة. فما الذي اسقط القيادات النقابية في مغبة الاضرار بمصلحة الشغيلة. ما الذي منحها حرية التصرف و مشاركة الدولة عدونها والتوقيع عليه في اتفاقات؟ يجب الاعتراف أن القيادات إنما فعلت ذلك بفعل تحررها من مراقبة القاعدة العريضة للشغيلة. هذا الافلات ناتج عن النسبة القليلة منا المنخرطة في النقابة من جهة، وعن السلبية التي غالبا ما تطبع سلوك المنخرطين. سلبية ناتجة عن تصور للنقابة على انها نوع من المحامي الذي توكل اليه، مقابل أداء واجب الانخراط، مهمة الدفاع عن مصلحة الاجراء نيابة عنهم. إن الاتكالية هذه وتفويض الأمر للقيادات، وانعدام حياة داخلية نشيطة، قوامها ترويج المعلومة و النقاش و المشاركة الجماعية في القرار، هو الذي حول النقابة من دورها الأصلي إلى نقيضه. فباتت معظم الاجهزة النقابية نوعا من الملحقات بالوزارة وبالدولة بشكل عام.

لن تقوم قائمة فعلية لاي نقابة جديدة الا بهجر تام ونهائي للسلبية و الاتكالية و التفويض. وبث روح المشاركة الجماعية عبر هياكل ديمقراطية، تكون فيها السيادة والقرار بيد الشغيلة، باعتماد رأي الأغلبية في التنفيذ، مع احتفاظ الأقلية عن حقها المطلق في الدفاع عن رأيها، بغاية الاقناع به، وتغيير خط السير عند الاقتضاء. فلا ترياق لدرء البيروقراطية و الاستئثار بالقرار وجر النقابة الى ادوار مناقضة لعلة وجودها غير تفعيل الديمقراطية على اوسع واعمق نطاق.

طبعا النقابات القائمة كلها تدبج قوانينها الاساسية بالجمل البراقة عن الديمقراطية، لكنها لا توضح آليات ممارسة تلك الديمقراطية، بل تختزلها في انتخاب الاجهزة وفي دورية لاجتماع اجهزة القرار. لكنها في الواقع تلتف عليها بآليات غير بريئة مثل ما يسمى لجنة الترشيحات، وبالتلاعب في الانتخابات. إن للديمقراطية الفعلية آلياتها التي لا نجدها في اي من القوانين الاساسية للنقابات التي ترفضها اليوم الشغيلة. القرار الديمقراطي هو القرار المتخذ بالأغلبية بعد نقاش، نقاش منظم بناء على توافر المعلومة، في مناخ حرية تعبير تامة، هي طبعا بالدرجة الاولى حرية الرأي المعترض، الرأي المغاير، وليس ديمقراطية الرأي الواحد الزائفة. الديمقراطية الفعلية هي تلك الضامنة لحق الرأي المخالف في التعبير ووصوله الى الجميع بأدوات التواصل الداخلية، هي الضامنة لحق من يشتركون الرأي المخالف في تجميع قواهم للدفاع

عن رايهم الجماعي بوجه رأي الأغلبية. الديمقراطية الفعلية هي التي تنظم الانتخاب الى اجهزة القرار بناء على لوائح تمثل وجهات نظر في تسيير الشأن النقابي، وليس الاشخاص او الانتماءات العقائدية و السياسية. فقد جرت عادة سيئة على تفاهم التيارات السياسية على تقسيم حصص في الاجهزة على حساب القاعدة العريضة غير المنتمية سياسيا.

طبعا النقابة مفتوحة للجميع لكن ممارسة فعلية للديمقراطية تقتضي انهاء تقاليد الكوطا في الاجهزة التي درجت عليها القوى الفاعلة في النقابات. النقابة مستقلة عن كل القوى السياسية، وبمقدمتها الدولة، ثم الأحزاب السياسية.

الديمقراطية الفعلية هي التي تأخذ بالحسبان التهميش الذي تتعرض له النساء في مختلف مؤسسات المجتمع، وينعكس في هيئات النقابة. وهو الامر الذي يستوجب خطة واعية للرقي بمكانة النساء في النقابة[بتدابير إرادوية وسياسة واعية لمحاربة الميز واقصاء النساء.

تلكم باختصار ما يبدو محاور رئيسية لأي بناء نقابي جديد، يجب ان تكون موضوع نقاش عريض بمشاركة اكبر نسبة ممكنة من الشغيلة. نقاش سيكون تفاديه جريا نحو تكرار المصائب النقابية السابقة بحسن نية، او قصدا سيئا لاستغلال حاجة شغيلة التعليم لمنظمة نقابية جديدة لبلوغ مرام مضرة بالشغيلة منها نوعان رئيسيان:

من يؤسسون هياكل نقابية لبلوغ اهداف انتفاعية شخصية بممارسة الخداع

من يسعون لإنشاء ادرع نقابية لقوى سياسية تريد امتدادا في قاعدة الشغلية

ان الدعوات الراهنة الى تأسيس النقابة يجب ان تكون شفافة بأفكار ومقترحات حول البناء، وان يعلن اصحابها عن انفسهم امام الرأي العام التعليمي بدل الاختباء الالكتروني، وأن تعمل بروح وحدوية تجمع كل المبادرات في خطوة موحدة بدل تعدد الاقطاب الداعية المنذر بشتات جديد.

التنسيقية الموحدة لهيئة التدريس وأطر الدعم بالمغرب في مقابلة مع الرفيق بولعلام محمد

كيف تشكلت التنسيقية الموحدة، وما وزنها عبر البلد؟

تشكلت التنسيقية الموحدة لهيئة التدريس وأطر الدعم بالمغرب بعد إعلان المصادقة على النظام الأساسي الجديد في المجلس الحكومي يوم الأربعاء 27 شتنبر 2023، تبخر انتظارات الشغيلة التعليمية في نظام أساسي يستجيب لمطالبها، وانكشاف هجوم الدولة بشكل تام (نظام أساسي تراجعي عن المكتسبات وخارج الوظيفة العمومية).

انطلقت النقاشات في المؤسسات في صفوف المدرسين-ات حول النظام الاساسي، ولعبت دور تعبئة وشرح لمضامينه التراجعية. استجابت الشغيلة عفويا لدعوات نقابية يوم 05 أكتوبر 2023، حيث خاضت إضراباً عن العمل ومسيرة احتجاجية بالرباط عرفا انخراطاً واسعاً. استمر تململ قاعدة الشغيلة بعمقٍ بوقفاتٍ لمدة ساعة أو ساعتين بالمؤسسات بشكل يومي. وقد تجاوزت هذه التعبئة الواسعة الأجهزة النقابية، وحفزت اندفاعة نضالية من أسفل رافضة لدور القيادات النقابية المتواطئة مع الدولة لتمرير عدوانها، وقد يسرت وسائل التواصل الاجتماعي توسع التعبئة السريع (غُرف واتساب بدرجة أولى).

احتشدت الشغيلة بالجموع العامة بالمؤسسات، وانطلق انتداب منسقي ومنسقات المؤسسات منذ 6 أكتوبر 2023 عبر محاضر صادرة عن الجموع العامة موقعة من الأساتذة-ات. توالت اجتماعات المنسقين والمنسقات، وتمخض عنها تأسيس مكاتب، (ابتدائي واعدادي وثانوي إضافة لأطر الدعم). بالنسبة لإقليم أكادير مثلا، كان السلك الثانوي هو السباق للمبادرة، وقد سبق له أن نظم وقفة أمام المديرية الاقليمية منفرداً وتم انتداب مكتب من 11 عضو للثانوي. غير أن قوة التحرك في الأسفل ضغط في اتجاه صيغة تنظيمية تجمع الأسلاك الثلاثة، عوض تنسيقية لكل سلك تعليمي حصرا.

لعب إقليم أكادير دورا محفزا لتأسيس تنسيقية موحدة لهيئة التدريس وأطر الدعم على صعيد وطني، وكانت شغيلة مدينة العيون بالصحراء وأكادير هما النواة الأولى التنسيقية الموحدة. انتدب المكتب الإقليمي ضمن تشكيلته خمسة منتدبين للمجلس الوطني التأسيسي للتنسيقية الموحدة، والذي عقد بمديونة حضرته تمثيلية 41 مديرية من أصل 82. لكن أغلب المجالس الوطنية لا يتجاوز الحضور فيها 57 مديرية، وآخر مجلس وطني عن بعد حضرت فيه 36 مديرية. وتبقى جهة الشرق هي غير المتواجدة بالتنسيقية ما عدا الناضور.

قوة التنسيقية الموحدة لا تتمثل في انتشارها التنظيمي جغرافيا، بل قوتها توجد في حجم الاستجابة لدعواتها إلى الإضرابات أو المسيرات. لذلك لا تشكل التنسيقية قوة تنظيمية حقيقية، بل إنها انتفاضة أو حالة نضالية من الأعماق سعت للجواب عن خيانة القيادات النقابية، والنضال خارج الأدوات النقابية القائمة.

انطلقت دينامية في المؤسسات بتأسيس لجان وانتخاب/تزكية منتدبين- ات وعقد جموعات عامة للمضربين-ات هل حفزت هيكلة التنسيقية إقليميا ووطنيا المبادرات الديمقراطية من أسفل أم خنقها؟ كيف ذلك؟

تمثلت قوة التنسيقية الموحدة في المشاركة الجماعية والاستجابة الواسعة للدعوات الصادرة عنها، لكن تلك المشاركة الجماعية تدريجيا اكتفت بتنفيذ البرامج الصادرة عن المكاتب الإقليمية أو المجلس الوطني، ولم تتطور إلى مشاركة نشطة في اتخاذ القرارات المتعلقة بسير المعركة وآفاقها. لقد سيطرت أقلية على القرار، ومتوجسة من المبادرات التي تنبعث من أسفل. بعض المؤسسات عملت على إعداد لافتاتها وشعاراتها في البداية وسعت للمساهمة في شعارات الاحتجاجات... لكنها تعرضت لانتقادات حادة وأغلقت الأبواب بوجهها بمبرر وجود لجان خاصة بذلك (اعلام-إحصاء-تنظيم-مالية)، والنقاشات التي تُخاض بالمؤسسات والساعية لبناء التنسيقية على أسس ديمقراطية تعرضت للقمع... وإذا كانت التنسيقية قد أثارت آمالا بممارسة بديلة عن القائم من أشكال تبقرط، فإنها مع الوقت أنتجت أشد أنواع الممارسات الكابتة لحرية التعبير والقامعة للآراء المخالفة: طرد المنسقين- ات المعبرين- ات عن آراء نقدية، حصر المعلومة والتقارير بيد الأجهزة عوض أن تتوصل بها الشغيلة في المؤسسات، حذف الأصوات المنتقدة من غرف الواتساب، رفض إحاطة الشغيلة بتقارير تنظيمية أو تقارير المالية...

باختصار، للأسف لم تحفز هيكلة التنسيقية على صعيد إقليم اكادير اداوتنان مبادرات الشغيلة في الأسفل، بل عملت على خنقها. لقد جرى استبدال الجمع العام باستبيانات تقنية كمية متلاعب بها في أحيان كثيرة. وهو الشيء الذي كبح بشكل مقصود اندفاع الشغيلة. أضحت الشغيلة تصوت على استبيانات نهاية كل أسبوع، فيما تخاض النقاشات بالأجهزة الفوقية. تصويت الشغيلة على تلك الاستبيانات كان يتم في ضوء غياب التقارير والمعطيات المحتكرة بمبرر «السرية». وعوض أن يكون الجهاز أداة تيسير مبادرات ونقاشات الشغيلة بالجموع العامة بالمؤسسات، كبح وخنق النفس النضالي القادم من الأعماق. هذا فضلا عن رفض واع للتناوب على المهام، لقد سيطرت أقلية على الانتداب لكل المهام: الانتداب للمجلس الوطني استأثرت به خمسة عناصر طيلة ثلاثة أشهر، وهي نفس العناصر المتواجدة بلجن وطنية كالإعلام والبيانات والحوار. ولم تصل قط تقارير المالية للمؤسسات، مع العلم ان قوة مالية التنسيقية نابعة من المؤسسات حيث يستخلص منسق كل مؤسسة مساهمات بشكل دوري.

أصبح الجهاز الفوقي تدريجيا منفصلا عن الجموع العامة الدورية المفترض أن تكون أداة تسيير المعركة، فقد حدث أن تم الإجهاز كليا على هذه الطريقة الديمقراطية التي لجأ إليها الشغيلة وتعويضها باستبيانات تتعامل مع الشغيلة فردا فردا، أي مشتتين لا يبلورون جماعيا بتفاعلات الأخذ والرد.

يلاحظ أن الباعث الأكبر على النضال تمثل في النظام الأساسي الجديد

تتمة ص 05

تتمة ص 4: التنسيقية الموحدة لهيئة التدريس وأطر الدعم بالمغرب في مقابلة مع الرفيق بولعلام محمد

ورفع الأجور، مع غياب قضايا مهمة من قبيل إصلاح أنظمة التقاعد وقانون الإضراب. هل تتيح التنسيقية نقاشات جماعية حول القضايا التي تهم الشغيلة؟

الجموع العامة في بدايتها كانت تشهد نقاشات تتناول هذه القضايا، فككل معركة حين تفتح الشغيلة أعينها وتكتشف قوتها الجماعية، تبدي استعدادا لنقاش كل القضايا: قانون المالية، النظام الأساسي للوظيفة العمومية، الهجمات القادمة، كمشروع قانوني الإضراب والنقابات، أو العدوان القادم على صناديق التقاعد.. لكن طريقة تنظيم التنسيقية التي تضخم فيها الجهاز الفوقي تدريجيا جعل تلك النقاشات تتراجع مع الوقت، وجرى الاكتفاء بما له صلة بالتدبير اليومي للمعركة: عدد أيام الاضراب والتحضير للمسيرات، أو نقاش مضامين جولات التفاوض مع الدولة.

كان من شأن سريان المعلومة وعدم احتكارها أن يسهم بشكل الجماعي في نقاش كل جوانب المعركة. كما أن خنق حرية التعبير عن الرأي وإسكات النقاشات بتهم التشويش جعل القاعدة الواسعة تكتفي بتنفيذ البرامج دون اهتمام بتفاصيل المعركة فما بالك بقضايا كبرى.

ما وزن أعضاء النقابات في التنسيقية، وهل منهم بيروقراطيون؟

تخلف القيادات النقابية المخزي عن خوض المعركة جعل جزء هاما من قاعدتها وأعضاء مكاتبها المحلية تنخرط في التنسيقية، وقد كان عدد من أعضاء المكاتب الإقليمية للتنسيقية ومنتدبي الأقاليم إلى المجلس الوطني عناصر نقابية بعدة نقابات، وهناك عناصر عدة بعدة أقاليم لهم ماض عريق في خدمة بيروقراطياتهم، ولم يصدر منهم أي نقد جدي لمسارهم أو أي نقد لقيادات نقاباتهم التي عاونت الدولة طيلة مسار المعركة.

برز حضور قوي للنساء في مسيرات التنسيقية هل له ما يعادله في الجموعات العامة واللجان والانتداب؟ هل مطالب النساء حاضرة في الملف المطلبي؟ هل هناك إجراءات محددة لتشجيع مشاركة أكبر للنساء في كل جوانب عمل التنسيقية؟

بالفعل، شكلت النساء عمليا نصف الحراك، كان لهن حضور كمي وازن ونشط في الجموع العامة وفي تنفيذ الإضرابات أو في المشاركة في المسيرات. ذلك واضح أكثر في المسيرات الوطنية حيث كانت مشاركة المدرسات قوية جدا. لكن للأسف، لم تتطور تلك المشاركة الكمية لتكون نوعية في التنسيقية. لقد حافظت التنسيقية على نفس مكانة النساء في المجتمع، مكانة الهامش، مع استثناءات قليلة. لم تعكس لجان وهياكل التنسيقية ذلك الوزن الكمي، فنجد الذكور هم الأغلبية الساحقة، في المكتب الإقليمي لأكادير اداوتنان مثلا لا وجود لأستاذة واحدة. كانت هناك ممارسات لعدد من قادة التنسيقية دالة على منظور ذكوري رجعي (رفض تمييز إيجابي لإتاحة مكانة للنساء في اللجان الوظيفية مثلا).

أما مطالب المُدرسات بوصفهن نساء، تنطلق من أوضاعهن الخاصة، فقد كانت نادرة، باستثناء بعض الجموع العامة بالمؤسسات. وقد غاب في الملف المطلبي أي إشارة لمطالب المُدرسات. للأسف فغياب حركة نسائية مناضلة جعل تناول موضوع النظام الأساسي، وشروط عمل النساء بالقطاع، ومطالبهن الخاصة، خارج أي اهتمام. لم يسع الجهاز القائد للتنسيقية في الأقاليم ولا على صعيد وطني لطرح الموضوع ولا لتشكيل لجنة للمدرسات لتنظيم نقاش حول مطالبهن الخاصة.

كيف تتعامل التنسيقية الموحدة مع سائر الفاعلين في الحراك؟ على صعيد توحيد الخطوات النضالية والمطالب وسائر شؤون الحراك؟

بعد عقد من النضال الفئوي اهتدت الشغيلة إلى أنها تشكل كيانا جماعيا، وأن فئة واحدة لا يمكن أن تواجه هجوما شاملا للدولة، لكن للأسف، حافظت هذه المعركة على صفوف مشتتة، حيث كانت بثلاث رؤوس عمليا، وقليلة هي المحطات التي كان فيها التقاء ميداني واع، باستثناء لحظة التراجع، حيث عملت كل تنسيقية للاستقواء بالأخرى بعد فوات الأوان.

لقد كانت النقاشات في الجموع العامة صارمة في مسألة توحيد النضال، توحيدا ميدانيا. لكن قيادات التنسيقية كانت لها حساباتها الخاصة. لقد سايرت قيادة التنسيقية الموحدة دعوات القاعدة للوحدة بتكرارها اللفظي في البيانات والكلمات، لكن مع وضع عراقيل عملية أمامها. إن القيادة الحازمة ليست هي التي تتدرع بالعراقيل أمام الوحدة، بل هي التي تدلل الصعوبات وتبحث عن أجوبة وحلول لبناء وحدة ميدانية. أن تكون هناك تنسيقيات عدة في الميدان هذا معطى موضوعي، لكن ليس عقبة أمام توحيد النضال، إلا للباحثين عن تبريرات تخدم غايتهم.

كيف تتوقع مستقبل التنسيقية تنظيميا بعد الحراك، هل تلتحق بنقابة ما أم تحل نفسها أو تشكل نقابة جديدة وما أفضل مستقبل بنظرك؟

التنسيقية الموحدة ليست تنظيما حقيقيا، إنها حالة نضالية أو انتفاضة من الأعماق نتيجة تراكمات بالقطاع، ونتيجة أوضاع معيشية للمدرسين والمدرسات لم تعد محتملة، ونتيجة أيضا للانقلاب الذي تشهده شروط العمل بفعل هجوم الدولة. كان التقليد بالقطاع هو الانزواء الفئوي، لكن الطابع الشامل للهجوم حفز اندفاع الشغيلة في اتجاه تنسيقية توحد كل الأسلاك واطر الدعم. وضع التنسيقية اليوم، هو وضع تفكك، بعد تراجع الشغيلة ظل الجهاز مشلولا: استقالات المنسقين الجماعية، شلل للمكاتب الإقليمية، ومجلس وطني مشلول. للأسف ان فرض حالة الصمت بعد تسييد جو اللا نقاش حوَّل التنسيقية لتنظيم بدون حياة داخلية حقيقية. لذلك لم يكن ممكنا، في ظل الأجواء المفروضة من القيادات، إثارة نقاشات مآلات التنسيقية أو نقاش الوضع النقابي بالقطاع الذي وصل إلى انسداد حقيقي بفعل اندماج كلي للقيادات النقابية في استراتيجية الدولة: الشراكة والتعاون ومسايرة الهجوم لا النضال ضده مقابل الفتات.

في نظري، التنسيقية تفككت، بما هي حالة نضالية، لكن المعركة لم تنتهِ إلى هزيمة ساحقة. الشغيلة انتزعت مكاسب حقيقية، وتنتظر الإعلان عن صيغة النظام الأساسي. المطلوب حاليا إطلاق نقاش حقيقي في صفوف الشغيلة، نقاش تقييمي حقيقي لمجمل مسار التنسيقية لاستخلاص دروسها. وفي قلب هذا النقاش ما الصيغ التنظيمية الملائمة لمواصلة النضال ضد هجوم شامل قادم.

شغيلة التكوين المهني: اوضاع قهر وسؤال ما العمل؟

تعاني شغيلة قطاع التكوين المهني، أوضاعا مزرية على كافة الصعد: أجور هزيلة، وساعات عمل مرهقة وتغطية صحية كارثية وتقاعد مزر... إن ما تعمل الدولة على فرضه من أوضاع الهشاشة ومرونة وتنويع أوضاع الشغل في العديد من القطاعات العمومية، مطبق منذ عقود في قطاع التكوين المهني. هذه الأوضاع المزرية لشغيلة القطاع وبحفز من نضالات شغيلة التعليم خلقت مؤخرا حالة من التململ في شغيلة القطاع. فما هي أهم أوضاع عمال-ات القطاع وما هي مطالبهم؟ وما العمل لتحسين وضعية هذه الفئة؟

بقلم، ك.ل

أوضاع شغيلة قطاع التكوين المهني

يعمل شغيلة قطاع التكوين المهني في إطار النظام الأساسي لمكتب التكوين المهني لسنة 2003 الذي تم تعديله في سنة 2019. يُعتبر هذا النظام الأساسي الذي جاء بعد القانون التأسيسي لسنة 1974، خارج النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية لسنة 1958.

حسب الموقع الرسمي لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل الذي لا يوفر إلا معطيات سنة 2017، بلغ عدد المستخدمين 10578 منهم 8557 مكون-ة، تبلغ فيه النساء 30% من المستخدمين الدائمين، أما عدد المكونين المتعاقدين فقد بلغ 3800 مستخدما. أما متوسط أقدمية المستخدمين فقد بلغ 16 سنة ومتوسط عمر المستخدمين 47 سنة.

أوضاع العمل

تتوزع شغيلة قطاع التكوين المهني حسب النظام الأساسي لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل لسنة 2003، بين عمال-ات دائمين أو متدربين، وعمال-ات متعاقدين-ات (مكونون-ات)، وعمال منتدبين من قطاعات أخرى. بالإضافة إلى عمال القطاع الخاص -غير المذكورين في النظام الأساسي- المزاولين لأعمال الحراسة والبستنة والنظافة والمطعمة.

تصل ساعات العمل في قطاع التكوين المهني بالنسبة للمكونين-ات الذين يمثلون قاعدة المشتغلين في القطاع، 36 ساعة أسبوعيا بالنسبة لمكوني-ات مستويي التخصص والتأهيلي و26 ساعة أسبوعيا بالنسبة لمكوني-ات مستويي التقني والتقني المتخصص. في حين تصل ساعات العمل إلى 72 ساعة بالنسبة لحراس الأمن الخاص.

بالإضافة للساعات الرئيسية، يُكلف المكونون-ات بساعات إضافية، تفاقم وضعهم المتردي، ليصل مجموع ساعات عملهم إلى 45 ساعة أسبوعيا. ساعات عمل مرهقة تنضاف إلى أخرى غير مؤدى عنها لإعداد وتحضير التكوينات، أو لإعداد وإنجاز برامج أو للمشاركة في حملات أو لتنظيم أنشطة موازية.

- عمال شركات المناولة

يعمل العمال التابعون لشركات المناولة في قطاع التكوين المهني في أوضاع بالغة الهشاشة. يشتغل عمال-ات في الحراسة والبستنة والنظافة بعقود عمل محددة المدة. وتتغير أوضاعهم باستمرار، تبعا للعقود المبرمة بين مكتب التكوين المهني وهذه المقاولات من الباطن. لا يستفيد أغلب هؤلاء العمال-ات من أبسط الحقوق المنصوص عليها في مدونة الشغل: فحراس الأمن الخاص محرومون من العطل الأسبوعية ولا يستفيدون من العطلة السنوية، كما أنهم يعملون 12 ساعة في اليوم ويكلفون بمهام أخرى لا علاقة لها بعملهم... أما عاملات النظافة فتُشغل الشركة من الباطن أقل عدد من العاملات، بدون أدنى وسائل الوقاية ولا يتلقين حتى الحد الأدنى للأجور. يعاني عمال البستنة من لا استقرار مهني بحيث يعملون في إدارات ومؤسسات التكوين المتفرقة بين مدن عديدة ولا يتوفرون على معدات العمل الفعالة، ومحرومون من أبسط الحقوق كغيرهم من عمال الحراسة والنظافة.

- التغطية الصحية والتقاعد

التغطية الصحية لشغيلة القطاع تابعة لقطاع التأمين الخاص. يوقع مكتب التكوين المهني دوريا عقودا مع شركة من الشركات الخاصة لتأمين خدمات التغطية الصحية والتي يعاني المستخدمون من رداءتها، ومن هزالة التعويضات ومن عدم شمولها جميع الأمراض.. إن خدمات التغطية الصحية يهيمن عليها منطق الربح وليس منطق الخدمة الاجتماعية.

يحصل أغلب المتقاعدين في قطاع التكوين المهني على معاشات هزيلة حُدد سقفها الأعلى ولم يحدد حدها الأدنى، قد تصل إلى 40% فقط من أجورهم الأساسية، نتيجة لطريقة احتساب التقاعد حسب نظام منح رواتب التقاعد RCAR. يضطر العديد من المتقاعدين-ات، لهزالة قيمة التقاعد الممنوح لمزاولة أعمال أخرى بعد تقاعدهم، أو العمل كمتعاقدين داخل التكوين المهني لسد حاجياتهم الأساسية.

- الترقيات والشهادات غير المحتسبة

تحتسب الترقيات في قطاع التكوين المهني بشكل مغاير على باقي القطاعات، فالدرجة الواحدة داخل الوظيفة العمومية تقسم إلى 3 درجات، وبذلك تتضاعف سنوات الترقي من درجة إلى أخرى، وقد تبلغ 21 سنة بالتسقيف.

ويعاني حاملو الشهادات الذين يناهزون 2000 عامل-ة من حرمانهم من الترتيب حسب شهاداتهم، ومن الترقية بالشهادات منذ سنة 2012. ويربط مكتب التكوين المهني ترقية هؤلاء باجتياز المباريات الداخلية المناسبة لشهاداتهم.

مطالب شغيلة قطاع التكوين المهني:

تنطلق شغيلة قطاع التكوين المهني من الأوضاع الكارثية التي تعاني منها لتطالب بتحسين أوضاعها. وعموما تطالب الشغيلة بتحسين ظروف العمل وبرفع الأجور وتقليص ساعات العمل والترقية بالشواهد وتغيير نظام التقاعد الحالي وتحسين أوضاع المتقاعدين وتغيير نظام التغطية الصحية الحالية ومطالب أخرى قد نفصل فيها لاحقا.

ما العمل؟

تؤمن قيادة النقابة الوطنية للتكوين المهني التابعة لنقابة الاتحاد المغربي للشغل بخط الشراكة الاجتماعية مع الإدارة. يكرس خط الشراكة هذا أوهام النقابة كشريك اجتماعي للإدارة وانتظار تفهم الإدارة لتطلعات الشغيلة. حسب هذا المنظور النقابي لا ضرورة للإضراب إلا كأبغض الحلال، حيث لا تلتجئ النقابة للإضراب إلا بعد استنفاذ كل استجداء للحوارات للإدارة والوزارة.

أما قاعدة الشغيلة فمنقسمة بين من ينتظرون استجابة الإدارة بتلبية المطالب النقابية دون احتجاج، أو من يلجؤون إلى تأسيس تنظيمات نقابية أخرى، تحاربهم النقابة الأم (كما تسمى) والإدارة بكل الوسائل، أو مؤخرا بتأسيس تنسيقيات فئوية تحاول النقابة ضمها إليها أو إفشال برامجها النضالية، قبل سحب البساط من تحت أقدامها، أو في أغلب الحالات انتظار ما قد يسفر عنه المستقبل.

ليس من أدوار النقابة تنبيه الدولة بأن عدم الاستجابة للمطالب سيزيد الاحتقان داخل قطاع التكوين المهني، وليس دورها تذكير الإدارة والدولة بأهمية الشراكة الاجتماعية.

إن المطالب النقابية لا يمكن تحقيقها إلا بتنظيم وتسيير وتقرير شغيلة قطاع التكوين المهني لنضالاتهم بأنفسهم والانخراط في نضالات باقي القطاعات.

عين على نضالات طبقتنا

بقلم، العاصي

طرد سائقين نقابيين للشاحنات يثير الاحتجاج أمام محلات «ماكدونالدز»

على إثر تعرض 20 من سائقي الشاحنات المنضوون في نقابة» اتحاد الجامعات الوطنية لسائقي ومهنيي النقل بالمغرب» للطرد من قبل شركةMARO" "TRANSالتي يشتغل بها 110 سائقين. أعلن التنظيم النقابي عن تنظيم وقفات احتجاجية أمام محلات ماكدونالد بالمغرب. وفق مسؤول نقابي، فالشركة وسلسلة مطاعم ماكدونالد يجمعهما عقد عمل يقوم على أن تزود الشركة شريكها باللحوم من البرازيل. وأشار أيضا المسؤول أن الطرد هو انتهاك لحرية العمل النقابي المنصوص عليها في مدونة الشغل وأن الشركة افتعلت اتهامات غير صحيحة وفرض عطل قسرية.

طنجة: وقف شركة « أنتيرشيبينغ » Intershippingعن العمل لكن ما مصير العمال؟

وقف احتجاجا عمال شركة، « أنتيرشيبينغ » Intershippingالمغربية للملاحة البحرية، أمام المحطة البحرية لميناء الجزيرة الخضراء في طنجة، بداية الأسبوع الأول من شهر يناير 2024، للمطالبة بصرف رواتب أربعة أشهر متأخرة والاستفسار عن وقف مساهمات الضمان الاجتماعي لشهر نونبر من 2023. احتج العمال دون أن يتواصل معهم أحد من مسيري الشركة، لأنهم لا يعلمون بعد، هل لا يزالون يعملون لفائدة الشركة أو لا. يبلغ عدد عمال الشركة 500 ويعتمدون على هذه الرواتب من أجل الاستمرار في الحياة وتأدية كل مصاريف التزاماتهم. كانت السلطات الإسبانية والمغربية قد قامت بإيقاف جميع بواخر شركة«Intership» ، التي كانت تغطي الخطين بين مينائي طنجة المدينة وطريفة، وطنجة المتوسط والجزيرة الخضراء. سبق لسلطات ميناء طنجة المدينة أن حجزت على باخرتين تابعتين للشركة بسبب متأخرات ديون فاقت 270 مليار سنتيم وعدم احترام دفتر التحملات.

الدار البيضاء: عمال شركة للبناء في وقفة من أجل أداء الأجور

نظم عمال لشركة البناء في بوسكورة في الدار البيضاء يوم 12 يناير 2024 وقفة احتجاجية على تأخر أداء الأجور. قال ممثل عن العمال بأن هناك من العمال من لم يحصل على أجرته لثلاثة أشهر وهناك من العمال من ترك الشغل وغادر دون الحصول على أجرته. يقول العمال بأنهم حين يتوافدون على الشركة لا يتواصلون مع المسؤول الذي بيده القرار. أول مرة ذهبوا إلى الشركة سبهم المسؤول لأنه لم يتعود على وقوف العمال والمطالبة بأداء الأجور. أثار العمال مسألة المقاولات من الباطن التي تشغلهم وقالوا بأنهم لا يعرفون أحدا، ما يعرفونه هو أنهم يعملون لدى هذه الشركة. نبه المتحدث بأن لا يوجد قانون عمل وضمان ولا سكن إنساني (انعدام مرحاض)، كما أنه لا يقع ان زارتهم لجنة مراقبة. يطالب العمال السلطات المسؤولة (إسكان وتعمير وشغل) بزيارة الورش وتطبيق المراقبة الحقيقية الغائبة طيلة شهور عملهم في الورش. جرى تهديد العمال المحتجين باستقدام الدرك.

الرباط: احتجاج التقنيون العاملون في مسلسل « أحلام بنات» ضد الشركة المنتجة

احتج طاقم عمل المسلسل الدرامي «أحلام بنات» يوم 29 دجنبر من العام 2023 أمام مقر الشركة المنفذة للإنتاج في الرباط. ينتظر التقنيون دفع مستحقاتهم المادية منذ أكثر من سنة رغم بدء عرض المسلسل على قناة «ام بي سي 5» ومنصة «شاهد» للأعمال العربية. يقول العمال بأن رب العمل يرفض أداء ما بذمته رغم محاولات التفاوض السلمية. بالإضافة إلى المبالغ التي لا زالت في جيب الباطرون المقدرة 73 مليون سنتيم، أشار العاملون المحتجون إلى أن ظروف العمل كانت غير مواتية لغياب شروط المهنية خلال التصوير.

الجديدة: اعتصام عمال النظافة في شركة «ARMA»ضد عرقلة العمل النقابي ومطالب بأداء ما بذمتها

نظم عمال النظافة شركة «أرما» وقفة احتجاجية من خلال نقابتهما (إ مش وإ و ش)، أمام جماعة الجديدة نهاية شهر دجنبر من العام 2024، تنديدا بالممارسات التي تنهجها الشركة ضد الحرية النقابية المكفولة لهم في مدونة الشغل. وكانوا قد أمضوا ثلاث ليال في اعتصام في الحي الصناعي احتجاجا. عبر مسؤول نقابي بأن الإضراب المفتوح والوقفة ليستا فقط ضد محاولة طرد 7 عمال وتغيير مكان أخرين وممارسات ترهيب وتهديد في حق العمال أجمعين، بل الوقفة الاحتجاجية استمرار لطرح نفس المطالب القديمة: تأخير أداء الأجور، الزيادة في الأجور، المنح وتسوية ما بذمة الشركة من أموال لفائدة العمال (لم يستفذ العمال من زيادة سابقة لمدة سنة). يقول العمال بأنهم مضطرون للقيام بالإضراب لأن حقوقهم منتهكة. تنتشر الخروقات في الشركة، إذ يُكلف مسير الشركة عمال نظافة متخصصين في الكنس بسياقة شاحنات للنظافة وهناك سائقون تابعون لشركة أخرى يعملون في سياقة بعض الشاحنات التي تشكل سياقتها خطورة على عمال النظافة والساكنة.

الجديدة: عمال مطرح يضربون من جديد

دخل عمال المطرح العمومي في الجديدة في إضراب مفتوح أمام مكان عملهم في الأسبوع الأول من يناير 2024، احتجاجا على عدم توصلهم ببعض الرواتب الشهرية. رغم تمديد العقد الذي يربط الجماعة بالشركة الموكول لها تدبير النفايات في يوليوز الماضي، إلا أن العمال لم يتوصلوا برواتب أشهر (يوليوز وغشت وشتنبر)، رغم أنهم توصلوا بأجور أكتوبر ونونبر ودجنبر في إطار برنامج «أوراش». يحتج العمال من أجل الأجور وضد الوضعية الجديدة التي أصبحوا فيها. فبعد أن كانوا يحصلون على أجور متواضعة، بات الآن التعويض الذي يحصلون عليه ما بين 1500 و1600 درهم، هذا دون الحديث عن استمرار ظروف العمل المنهكة والخطيرة. للإشارة فعمال المطرح مكلفون بتدبير النفايات الصلبة الأتية من سبع جماعات ومجموعة من الشركات الخاصة.

متصرفو وزارة الصحة يحتجون ضد التهميش والإجهاز على التشغيل العمومي

أعلنت التنسيقية الوطنية لمتصرفي الصحة والحماية الاجتماعية عن خوض إضراب وطني يوم 18 يناير 2024، مرفوق بوقفة احتجاجية أمام مبنى وزارة الصحة والحماية الاجتماعية بالرباط، مع مواصلة حمل «شارات الغضب الحمراء». يخوض المتصرفون نضالهم رغم الاتفاق الأخير بين الوزارة الوصية على القطاع وبين النقابات القطاعية خاصة ما يتعلق بالنظام الأساسي وتحسين الدخل والتوظيف الجهوي، حيث يتوجسون من أن تتجه الوزارة نحو التوظيف بالتعاقد؛ على غرار وزارة التربية الوطنية. تثير المتغيرات التي ستطرأ على أوضاع متصرفي وزارة الصحة المهنية المخاوف بعد إنشاء المجموعات الصحية الترابية، حيث حذرت تنسيقيتهم من أن ذلك «قد يشكل مساساً غير مقبول البتة بالوضعية النظامية للموظفين وبالضمانات المكتسبة لعموم الأطر الصحية». ينبع هذا الاحتجاج من الخوف من مغبة إقدام الدولة على توظيف الأطر الصحية عن طريق "التعاقد"، حيث ستصير المؤسسات الصحية الموجودة في كل جهة تابعة للمستشفى الجامعي الذي ستتولى إدارته التوظيف حسب حاجيات كل جهة؛ «وبالتالي هل سيتم الاحتفاظ للموظفين في القطاع بصفة الموظف العمومي؟». بالإضافة إلى مطالب بظام أساسي يلبي مطالبهم المحددة في أجور عادلة وتحسين الوضعية المهنية بإضافة درجتين وتحسين شروط الترقي والتعويض عن المخاطر المهنية.

الممرضون يُضربون لثلاثة أيام، وإنزال وطني بالرباط

تواصل «حركة الممرضين وتقنيي الصحة بالمغرب" إضراب مدته ثلاثة أيام 16 و 17 و 18 يناير 2024 مع إنزال وطني بالرباط، للممرضات والممرضين وتقنيي الصحة والممرضين المساعدين والإعداديين. يؤكد الممرضون بأنهم معرضون للأخطار المهنية لكن دون سماع المطالب بالتعويض عنها منذ أكثر من عشرين سنة من المطالبة. وهو نفس الحال بالنسبة لمطالب تحسين الوضعية من خلال الترقي وتحسين الأجر.

أطباء الشغل في وزارة الصحة يحتجون من أجل «منحة التخصص«

احتج أطباء الشغل في وزارة الصحة والحماية الاجتماعية المنضوون في «التنسيقية الوطنية لأطباء الشغل» يوم 10 يناير 2024 على أمام الخزينة الوزارية لدى وزارة الصحة بالرباط ضد «الحرمان من منحة التخصص» بذريعة عدم موافقة المصالح المالية تارة وعدم أهليتها تارة أخرى، بالرغم من اعتراف الهيأة الوطنية للطبيبات والأطباء بهذا التخصص وتسجيلهم في جداولها الوطنية والجهوية كأطباء متخصصين. وحسب التنسيقية فإن «اثني عشر فوجا من الدفعات السابقة استفادوا من التسوية المالية عن التخصص نفسه، وكذا الممارسين بقطاعات وإدارات ومؤسسات عمومي.«

نقابة شغيلة وكالة التنمية الاجتماعية تتشبث بالاحتجاج

تُصر النقابة الوطنية لوكالة التنمية الاجتماعية (إ م ش) على تنظيم الوقفة الاحتجاجية التي سبق الدعوة لها، ليوم 19 يناير الجاري أمام مقر الوزارة، رغم الحوار الذي تم تنظيمه، بعد أن اعتبرت أنه لم يأت بجديد

تتمة ص 05

تتمة: عين على نضالات طبقتنا

يستحق إلغاء الاحتجاج. تتشبث النقابة بالوقفة بسبب التقهقر المتزايد في الأداء المالي والعملياتي والوظيفي لوكالة التنمية الاجتماعية، سنة بعد سنة في ظل غياب الاعتمادات المالية المرصودة لها وضعف وسائل العمل خاصة أمام إصرار الوزارة الوصية على تعطيل عقد المجلس الإداري للمؤسسة والمخاوف على مصير الشغيلة خاصة إذا تم حل وتصفية الوكالة كمؤسسة اجتماعية.

الناظور: احتجاج تضامني حاشد لأعوان المدارس دعما لاعتصام عاملات النظافة أمام مديرية التعليم

مع استمرار اعتصام عاملات النظافة بالمؤسسات التعليمية بالناظور للأسبوع الثاني من يناير 2024، أمام مديرية التعليم بالناظور، تنديدا بتأخر صرف أجورهن من طرف شركة Noble Restالمكلفة بتدبير النظافة. بالموازاة مع الاعتصام المفتوح، تم تنظيم وقفة احتجاجية تضامنية لأعوان الحراسة والنظافة والطبخ بالمؤسسات التعليمية، شارك فيها العشرات من الأعوان القادمين من مختلف مناطق الناظور. وقد سبق أن تناولنا بعض من مطالب هذه الفئة في العدد السابع (11 يناير 2024) من أسبوعية المناضل- ة.

كلميم وسيدي إفني: ممرضون يحتجون

خاض ممرضو وتقنيو الصحة بمدينة كلميم وسيدي إفني يوم 10 يناير2024 وقفة احتجاجية متزامنة أمام اماكن عملهم/هن وفق البرنامج النضالي للنقابة المستقلة للممرضين وتقني الصحة بجهة كلميم، فبالإضافة إلى مطالب العدالة الأجرية وتحسين ظروف العمل، طالب المحتجون بتعويض الطلبة الممرضين عن التداريب الاستشفائية.

الجزء الثاني: أضواء على جحيم ظروف عمال وحياة شغيلة الصيد البحري

حوادث الشغل والأمراض المهنية بقطاع الصيد البحري

لا يمكن حصر حوادث الشغل والأمراض المهنية بقطاع الصيد البحري بدقة، لصعوبة ضبط حالات الأمراض المهنية وعدم دقة التصريحات بحوادث الشغل ما عدا تلك القاتلة منها.

بقلم، ابراهيم موناصير

- **الأمراض المهنية**

يتحمل بحارة الصيد خاصة بالجنوب هجرة أهاليهم من أجل تحسين وضعهم الاجتماعي الهش ويتحملون عزلتهم عن التجمعات الحضرية طيلة مدد السفرات والعمل طوال اليوم وسط مجموعة محدودة من الأفراد، ما يؤثر على سلوكياتهم «العلاقات الاجتماعية» وعلى مستواهم المعرفي والثقافي... الخ. كما يدفع هذا الوضع غير المرغوب فيه إلى تناول المشروبات الكحولية أو التدخين بكل أصنافه. يعمل البحارة ساعات طوال متفرقة وغير منتظمة خلال 24 ساعة، وبفعل الضغط والقلق الشديدين تظهر لدى البحارة أمراض لها علاقة بالظروف النفسية من ضمنها اضطرابات شديدة في النوم.

يُنجز معظم البحارة عملهم بأماكن مكشوفة سواء في عرض البحر أو في اليابسة يكونون فيها عرضةً لكل التغيرات المناخية السريعة أثناء الصيد، كهيجان البحر والحرارة المفرطة نهارا، وبرودة قاسية ليلا، كما يتعرضون لأشعة الشمس. يشتغل البحارة واقفين مدة طويلة بغض النظر عن أحوال الطقس وأثناء تمايل المراكب ويتعرض جزء منهم الى درجات عالية من الضوضاء بفعل أصوات المحركات والمعدات. لهذه الأسباب وغيرها قد يتعرضون لأمراض مهنية، مزمنة نسرد بعضها :متلازمة النفق الرسغي(CTS) : يصيب خاصة بحارة قوارب الصيد إصابات الجهاز العضلي الهيكلي: فيما يتعلق بنشاط العمل البحري (يقدر بنسبة 50 في المائة). يمكن أن يؤثر على المفاصل (العضلات والأوتار والسينوفيا) التي تسبب ظهور التهاب الأوتار وآلام أسفل الظهر.

- **حوادث الشغل**

أثار موضوع حوادث الشغل القاتلة سنة 2019-2020 ضجة إعلامية كبيرة نظرا لهول ما جرى من حوادث، حيث غرقت العديد من المراكب (على سبيل المثال مركب اخواني 340/5 فقدان 11 بحار وانقاد 5 بحار، يوم الجمعة 27 شتنبر 2019، مركب مسناوي 22 نونبر 2019 فقدان ازيد 11 بحار، مركب مرمرة الاربعاء 08 يوليوز 2020 فقدان حوالي 11 بحارة، مركب الحمري 8-328، 31 دجنبر 2020 غرق 10 بحار ونجاة 3، وفي 17 أبريل في العام 2022 غرق مركب نيدو مغار وعلى متنه 10). أطلقت الدولة حملة ميدانية وإعلامية في منها محاولة للتخفيف من حجم المشكل وحصرت موضوع تدخلها في دورات تحسيسية وطنية دامت طيلة شهر يناير 2021، لتوعية البحارة على ضرورة وضع صدريات النجاة من أجل سلامتهم الجسدية. بيد أن المشكل أعمق من ذلك بكثير، لم تكن سنة2019 السنة الوحيدة التي فقدنا فيها بحارة كثر فرغم أن في هذه السنة حُطم رقم قياسي في الحوادث المتعلقة بالصيد البحري التي بلغت 314 حادثا وفقدنا فيها 55 بحارا، إلا أنه مقارنة مع نقص عدد الحوادث البحرية سنة 2014 الذي وصل الى 287 حادثا، إلا أننا فقدنا 67 بحار. إن الأرقام التي أدلت بها وزارة الصيد البحري ما بين 2014 -2022 تبين خطورة المشكل. سجلت في هذه السنوات تقريبا 1959 حادثا، خسرنا فيها أرواحا بشرية تُقدر بـ 414 بحار رغم إنقاد ومساعدة 12311 بحارا. لازالت لائحة ضحايا الغرق مفتوحة، ففي صبيحة يوم 21 مارس 2023 قرب بارباص غرق مركب هاجر 2 وكانت الحصيلة، انتشال 10جثت وفقدان بحارين فيما نجى خمسة بحارة.

يأتي على رأس أسباب حوادث البحر الاعطاب الميكانيكية خاصة بقوارب الصيد التقليدي التي وصلت إلى 70 حالة وبمراكب الصيد الساحلي 12 حالة ولم تشهد مراكب الأعالي إلا حالة واحدة حسب إحصائيات سنة 2022، وتتركز عموم الحوادث حسب نفس المصدر بالمصايد الأطلسية الجنوبية في حين يتعرض البحارة العاملين بالقوارب والصيد الساحلي أكثر من غيرهم لحوادث الشغل القاتلة.

- **الوقاية والسلامة**

نادرا ما تنظم اللقاءات والندوات والحملات من أجل نقاش مشكل الصحة والسلامة بقطاع الصيد البحري. في العام 2020 نظمت الدولة حملة وطنية تحسيسية من أجل السلامة والوقاية من حوادث الشغل، مختزلة إياها في ضرورة ارتداء الصدريات في حين أن معضلة حوادث الشغل والأمراض المهنية متجذرة في الصيد البحري.

يحتاج البحارة لحماية أنفسهم أثناء العمل لملابس واقية من الماء والبرد، ويتحمل بحارة الصيد الساحلي والقوارب تكلفتها التي تتراوح قيمتها ما بين 850 درهم الى 1750 درهم حسب الجودة، بينما الملابس الداخلية الخاصة يصل ثمنها إلى 500 درهم، ويجب استبدال الأولى كل ستة أشهر على الأكثر. واجب أرباب المراكب الصيد الساحلي تحمل شراء هذه الأخيرة أو إدراجها على الأقل في الصائر المشترك.

رغم مكننة مراكب الصيد الساحلي فإن البحارة لا يرتدون القفازات أثناء جر الحبال ولا يضعون القبعات الواقية للصدمات خاصة أن هناك جرارات تتعرض لضغط كبير وتُسبب حوادث قاتلة. كما حدث مؤخرا بمركب «بوريش» حيث تسببت إحدى الجرارات في إصابة البحار «محند أزكنى» على مستوى الرأس بشمال طرفاية على بعد 40 ميل، يوم 07 دجنبر 2023، ما أدى إلى وفاته في المستشفى يوم 11 من نفس الشهر. لا يقتصر عدم

تتمة الصفحة 08

أضواء على جحيم ظروف عمال وحياة شغيلة الصيد البحري

بقلم، ابراهيم موناصير

استعمال وسائل الوقاية في مراكب الصيد الصغير فحسب، بل نجده في الأعالي أيضا، فقد تعرض عدة مرات بحارة مراكب التبريد–rswرغم التطور التقني الهائل لهذه المراكب وحجمها الكبير» والمدمرة للأسماك السطحية ا لصغيرة » – للاختنا ق بمادة الهيستامين أثناء العمل أو تنظيف الصهاريـج، على سبيل المثال: تعرض يوم 24 أغسطس 2023، ثلاث بحارة للاختناق بعد سقوطهم تباعا في صهريـج السفينة ASTRID ونقل اثنين منهم إلى مستشفى بالداخلة والأخر إلى اكادير، كما لقي ثلاث أشخاص مصرعهم يوم 2022/11/22 بمركب الصيد «SAAD ALLAH".

إن خفض تكلفة الانتاج من أجل مزيد من الأرباح هي أحد السبل المستعملة في قطاع الصيد، لذا يتجنب أرباب المراكب شراء لوازم ومعدات الوقاية أو القيام بكل الإصلاحات الضرورية التي تحتاجها المعدات والمحركات، لذا نجد أن اعطاب المحركات تشكل أحد الأسباب الرئيسة في حدوث الحوادث.

- **تدخل الدولة من أجل إنقاذ الأرواح البشرية**

يشتغل بحارة الصيد على طول 3500 كلم من السواحل المغربية. غير أن حوادث الشغل المتكررة والمميتة وعلى رأسها حوادث الغرق القاتلة، تنقلنا إلى الحديث عن خلل منظومة الإنقاذ بالمغرب. رغم صيحات البحارة ومنظماتهم من أجل توفير لوجستيك قادر على تخفيف الأضرار التي تلحق البحارة وعائلاتهم، إلا أن المطالب المهمة والعاجلة لم تلب الى حدود اللحظة، إنه مطلب توفير مستشفى عائم قادر على التدخل السريع أثناء الطوارئ.

من إحدى الطرائف الأليمة أن فريق حزب التجمع الوطني دعى في تعقيب له على وزير الصيد البحري بجلسة المستشارين المنعقدة يوم 01 نوفمبر 2022»... إلى تخصيص ميزانية خاصة لتجويد خفر الإنقاذ البشرية، وتكوين العاملين على ظهر هذه البواخر، حيث أكد المستشار أن عدد كبير من سفن الإنقاذ يفوق عمرها 30 سنة، لم تعد قادرة اليوم على تنفيذ مهامها بالشكل المطلوب، بعد أن أصبحت غير قادرة على مجاراة التحديات المناخية.» مقال بتاريخ02 نونبر 2022 بموقع التجمع الوطني للأحرار.

بمباركة مؤسسات الدولة، سيطر أرباب العمل على جمعيات إنقاذ الارواح البشرية وجرى إقصاء البحارة الصيادين وتمثيلياتهم الحقيقية من الجموع العامة ومن تسيير هذه الصناديق المتواجدة بالموانئ المغربية، إن تقرير مصير هذه الجمعيات اليوم يشوبه غموض وكالعادة استشارت الدولة تمثيلة أرباب المراكب (الغرف البحرية) في حين أقصت تمثيلية البحارة من أجل إصدار مشروع قانون ينص على اعتماد رسم جديد يُقتطع من المستفيدين من رخص الصيد الذي سيدرج في قانون المالية برسم سنة 2024. وذلك لنفس الغرض التي كانت تقوم به صناديق الإنقاذ، اعتماد نفس اقتطاعات الصيد الساحلي والتقليدي المحدد في 0.25% من البيع الأولي لمحاصيل الصيد مع إضافة مساهمة 5000 درهم لكل من سفن الصيد الصناعي المغربية.

اهتم واضعو استراتيجية «أليوتيس» بالحفاض على عمليات الإنتاج في قطاع الصيد البحري حتى في أسوء ظروف العمل وفي عز وذروة جائحة كورونا، دون مراعاة قساوة ظروف عمل البحارة والتي لا تتوفر فيها معايير التباعد والسلامة، مما يفند كل ادعاءات الاهتمام بالسلامة البحرية. رغم توفر المغرب على موانئ صيد كبيرة تعج بألاف البحارة والعمال فإننا لا نجد مستوصفات التدخل السريـع في المستوى من أجل إنقاذ الأرواح البشرية، كما أن المستشفيات بعيدة عن الموانئ بالجنوب بكيلومترات وأحيانا يُبعث المريض أو المصاب إلى مستشفى بعيد بمئات الكيلومترات، ولا غرابة في هذا الأمر لأن الدولة تسير في خصخصة خدمات الصحة العمومية.

رغم تنصيص مدونة الشغل في العام 2004 على إلزامية تطبيقها على البحارة في حالة فراغ قانوني أو حين تُحقق هذه الأخيرة امتيازا للبحار أثناء تطبيقها مقارنة مع قانون 1919، إلا أن المسؤولين على قطاع الصيد وإرضاء لأرباب العمل لا يتم تطبيق تلك الامتيازات. وأحيانا يتم إصدار قرارات لا تخدم مصلحة البحارة، بل تقصيهم كما حدث أيام الجائحة.

إن ضعف الحركة النقابية في المغرب على المستوى الميداني وقصر نظر طليعتها وعدم إلمامها بما تعده البرجوازية ودولتها من هجمات ضدها، يزيد من هجمات البورجوازية على مكاسب العمال، بل وتضليلهم، ما يجعل الحركة النقابية عاجزة عن صياغة مطالب تخدم مصلحتها لتبقى ضحية الحلول البورجوازية ودولتها.

تظل مقترحات الندوات والمؤتمرات الطبية التي تنظم في المدن الساحلية، والتي تتدارس السلامة بالقطاع وضرورة إحداث طب بحري وتحديد لائحة للأمراض المهنية، والتنويه بتواجد 22 وحدة طبية بالموانئ المغربية، مجرد كلام. يفنده أيضا ما جاء في تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن المغرب لا يتوفر على الكفاءات المتخصصة في طب الشغل وأن عدد الأطباء لا يتجاوز 1400 طبيب شغل وبأن هناك نقص كبير في الكفاءات المتخصصة في السلامة المهنية.

بإصدار الدولة مرسوما جديدا 2.23.303 يحدد شروط القدرة البدنية والمراقبة الطبية للبحارة، فإنها تريد توفير يد عملة قوية بدنيا لها القدرة على تحمل الاستغلال ومشاق الاشغال، يد عاملة بمراقبة طبية دائمة، وحين يتم عصرها لن تُسلم لها شهادة القدرة البدنية على الإبحار. فبدل أن يتم إحداث مرافق جاهزة لإنقاذ البحارة متوفرة على طاقم كاف فمثلا لا يتوفر الإنقاذ التابع لقطاع الصيد إلا على 112 بحار وضابط يشتغلون ب 19 خافرة إنقاذ.

يصدر هذا القانون في ظل هشاشة الحماية الاجتماعية التي لا تضمن إلا تعويضا جزئيا عن الإصابات التي يضمنها قانون 18.12 المتعلق بحوادث الشغل والأمراض المهنية، وفي ظل تعويضات هزيلة يقدمها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في الحالات غير المتعلقة بحوادث الشغل.

إنتهى

أوضاع عمال مقاولة أشغال عمومية كبرى: نموذج عبودية العمل المأجور

التقرير أسفله يحكي عن أوضاع زملاء عمل، شاءت الظروف ان نكدح معا في إحدى مدن جهة سوس ماسة في العام 2022، لدى مقاولة عائلية متخصصة في بناء الطرق العمومية والجسور والأزقة والمباني الحكومية (حدائق...). ساعات العمل وظروفه

بقلم، العاصي

تتجاوز أقدمية عمال المقاولة خمس سنوات، منهم سائقو الآليات المختلفة، وعمال باقي الأشغال المتحدرون بخاصة من قرى تنغير وأزيلال. تجري المناداة عليهم من قبل رئيس الورش عند بدء كل ورش جديد للقيام بكل الأشغال التي تتطلب قوة بدنية وتحمل. ولا يُوقع مع العمال، وأغلبهم شباب (قدامى أو جدد) أي عقد عمل، ويتمتعون بقدرات بدنية (الضعيف لا مكان له في أوراش الأشغال العمومية) وبمستوى تعليمي ضعيف: تعليم ابتدائي. يشتغل الجميع ١٠ساعات يوميا، وساعة راحة للغذاء.

ويشتغلون في البرد القارس والحار على حد سواء. أحيانا في درجة حرارة تفوق ٤٥ درجة خاصة صيفا. أما الأشغال فتجري في ظروف صعبة سمتها الغبار، وسقوط الصخور، وخطر الصعق بالكهرباء، وخطر السقوط في الحفر وخطر الآلات... أخطار جمة دون مستلزمات الوقاية والسلامة.

لا يوفر رب العمل وسائل الوقاية أو السلامة للعمال من قبيل الأحذية الواقية، أو خوذات الأمان... كل فرد عامل مسؤول عن توفير وسائل وقايته التي لا تكون في مستوى الأخطار المحدقة (أحذية مهترئة، وملابس عادية...).

تحصل حوادث شغل بين الفينة والأخرى بالنظر لطبيعة الأشغال. بعضها ليست خطيرة وربما لا تستدعي تدخلا علاجيا عاجلا، ويتلقى العامل التطبيب والأدوية على حساب المقاولة وأيام الاستشفاء تكون على حساب رب العمل. لكن في حالة حوادث الشغل الخطيرة، التي تحدث أحيانا، مثل قتل شاحنة إعداد الاسمنت la bétonnière عاملا حين دهسته وهو خلفها، فإن رب العمل يلقي المسؤولية على العمال في حين أن الحوادث تكون ناتجة عن ضعف صيانة بعض الآلات أو اهتراء قطع غيار...

الأجور والعطل والتغيب

ليست الأجور منتظمة، إذ يجري الحصول عليها بتأخر يصل الشهرين أحيانا. يقدم رب العمل تسبيقات على الأجور لا تتجاوز ٢٠٠ درهم حين يطالب بها العمال رغم حاجتهم الكبيرة للسيولة. يحصل مثلا سائقو الشاحنات على ١٣٥ درهم في اليوم وإذا عمل يوم الاحد يحصل على ١٥ درهم إضافية أي أنه سيتقاضى ١٥٠ درهم!!! بينما يتقاضى حارس الورش ٩٠ درهما مقابل ١٤ ساعة عمل ليلا! كما يتقاضى العمال العاديون ٩٠ درهم عن كل يوم عمل، وقد يحصل بعضهم من ذوي الخبرة على زيادة يومية.

لا يحصل العمال العاديون على أي زيادة مقابل العمل يوم الأحد، بل يحصلون على أجر يوم عادي. علما أن هؤلاء العمال القادمون من البوادي يفضلون العمل يوم الأحد لحاجتهم للنقود. قد يعمل هؤلاء دون راحة اسبوعية فهم جاؤوا لجمع المال. ماذا سيفعل يوم الأحد إذا جلس دون عمل؟

يستفيد هؤلاء العمال من عطل لا تتجاوز ١٠ أيام عند كل عيد ديني، ولا يؤدي عنها رب العمل أي تعويض. وقبل كل عطلة يتوجب على رب العمل أداء ما بذمته من أجور لفائدة العمال (تقليد) أولا لدلالته الدينية وأيضا لأن بعض العمال لا يعودون بعد العطل.

الغياب لعذر مرضي أو عائلي أو إداري مقبول من قبل رئيس الورش شريطة أن يقوم العامل بتوفير من يعوضه في العمل بمقابل يؤديه العامل من ماله الخاص. هذا ينطبق على الكل حتى المرسمين.

لا ذكر للعمل النقابي هنا بفعل غياب صدى تجارب نقابية في قطاع الاوراش العمومية. وتجدر الإشارة بأن المستوى التعليمي للشغيلة ضعيف جدا، فالأمية سائدة بشكل كبير لدرجة أن العمال في بداية مشوراهم لا يعرفون بالضبط مبلغ الأجر الذي سيقبضونه نهاية كل شهر، خاصة بوجود التسبيقات. يصرح رب العمل بالسائقين لدى الضمان الاجتماعي ب ٢٦ يوم عمل، في حين لا يصرح ببقية العمال بمرر قضائهم فترة قصيرة مع المقاولة. لا تأمين على العمال ولا يعلمون عنه شيئا. ولا يعلم العمال ما يقره قانون شغل أو أي زيادات في أجورهم حين يتم إقرار زيادة الحد الأدنى القانوني للأجر.

السكن والتغذية

توفر الشركة سكن متواضع لفائدة العمال في المناطق التي تجري بها أشغال الورش. وسمته الرداءة وانعدام النظافة؛ أولا لأن مناطق التي يكتري فيها رب العمل المنازل تكون رخيصة وهامشية، وثانيا لأن العمال لا يجدون الوقت الكافي للنظافة بفعل التعب والإنهاك بعد ساعات العمل الطويلة والقاسية.

تنتشر روائح الأحذية الكريهة والملابس المتسخة لشهور عديدة. لا وقت للكنس أو التنظيف، أقل ما يمكنهم فعله بعد العودة مساء من العمل هو أخذ دوش خفيف ولقمة لسد الرمق بعدها يغطون في نوم عميق. في المنزل المشترك لا يحتاج العامل إلى غرف وصالون، فمرقده يكفيه ومقعد مكسور وصندوق قديم كمنضدة وقليل من أواني وأطباق الطبخ تكفيه وإذا لم يجد يقوم باستعارة بعضها.

يتكلف أحد العمال مناوبة على إعداد وجبة العشاء بحيث يشكل العشاء الوجبة الأساسية في اليوم، لأنهم يعدونه في سكناهم ولأنه حسبهم مغذي (بطاطس والقليل من الدجاج).

يحدث ألا يفطر العمال صباحا بسبب التأخر في الاستيقاظ بفعل التعب، ويبدؤون العمل دون تغذية. وحتى إن تناولوا تلك الوجبة فلا تعدو أن تكون سوى خبزا غير طري لانعدام الثلاجة أو بعد الأفران عن مقرات سكناهم.

يعتمد العمال في أكلهم اليومي نهارا على ما يجود به السكان، أو إذا اقتضى الحال أن يتكلف أحدهم بإعداد الطعام في مستودع الورش إذا كانت الأشغال بمقربة منه. في حين يتناول أغلب العمال دائما علب السردين ما يشكل خطرا على صحتهم.

يتيح العمل في الأوراش العمومية للعمال هجر قراهم من أجل الكسب والتوفير. لأن البعد عن العائلة حسب العمال يتيح لهم الاقتصاد في كل شيء (الأكل، الملبس، السكن...) لكن هذا يكون على حساب تغذية جيدة وملبس أنيق ومسكن مناسب... ولأن هذا يتيح لهم، رغم قساوته، أن يوفروا المال كي يضمنوا مسكنا متواضعا وحياة لائقة لأسرهم.

يقطن الحارس في المستودع، بلا كهرباء أو حمام أو مرحاض أو غرفة مبيت مجهزة. القاعة المجهزة في المستودع هي القاعة المعدة لاجتماعات رب العمل.

تتدهور صحة العمال جراء الأشغال القاسية اليومية، وتخور قواهم الجسدية ما ينتج عنه قلة وبطئ التفاعل والملل، ما يقود أغلبهم بحثا عن النسيان لتعاطي المخدرات والكحول المفرط. كما يسود نتيجة الانهاك عنف لفظي بكثرة قد يصل إلى عنف جسدي.

إن عدم استقرار العمال وطبيعة قاعدتهم الاجتماعية هو ما يعيق أيه محاولة لحفزهم على التنظيم النقابي في مقاولات الأوراش العمومية.

فكيك نضال مستمر ضد خوصصة خدمات الماء والكهرباء

بقلم، ماسين

تعيش مدينة فكيك والواحات المجاورة لها شرق البلاد منذ زهاء الشهرين موجه نضالات شعبية، رفضا لتفويت قطاع الماء الصالح للشرب والكهرباء بالجماعة لفائدة الشركة الجهوية "الشرق للتوزيع"، وانخرط في الأشكال الاحتجاجية والمسيرات الشعبية مختلف شرائح وفعاليات المجتمع بالمدينة، خاصة النساء اللواتي تشكلن قوة كبيرة وذات حضور بارز في ظل هذه الدينامية النضالية، واشعل فتيل الاحتجاج قرار رئيس الجماعة بالتصويت على التفويت بعد أن كان الاتفاق قبل أسابيع من الاحتجاج بالإجماع بمعارضة ورفض التفويت كما هو حال مدينة جرادة، وتحمل الشعارات المرفوعة بالحراك المسؤولية للرئيس الذي خضع لضغط ونوابه من طرف عمالة الإقليم وتم طمأنته أن للمدينة خصوصية ولن ترتفع الفواتير وهذا ما لم تتقبله الساكنة وبفعل التجربة لا يثق المحتجون/ات في وعود الدولة.

سياق الهجوم على الخدمات الاجتماعية

جاء سياق ظهور هذه الشركات الجهوية الخاصة بتدبير قطاع الماء والكهرباء، والتي يؤطرها قانون رقم 83.21 المؤطر بظهير شريف رقم1.23.53 صادر يوم 12 يوليوز 2023، الذي صادقت عليه الحكومة وصدر بالجريدة الرسمية 17 يوليوز 2023، وهذا القانون هو طور متقدم من أطوار اجهاز الدولة على الخدمات والهجوم عليها، التي كانت تسيرها مؤسسات عمومية و/ أو شبه عمومية -المكتب الوطني للماء والكهرباء- عبر تفويتها للقطاع الخاص، تنفيذا لسياسات مملات من المؤسسات الدولية المانحة، ووضع الشعب تحت يد الرأسمالين. ومن مهامها حسب المادة الأولى من القانون « توزيع خدمات توزيع املاء الصالح للشرب والكهرباء والتطهير السائل، والإنارة العمومية عند الاقتضاء؛

يهدف القانون إلى تفويت خدمات اجتماعية (كالماء والكهرباء وتطهير السائل)التي تعد قطاعات اساسية تمس أجيُب الفقراء والمفقرين وقدرتهم الشرائية، كما هو شأن الخدمات الصحية فيما سمي حماية اجتماعية، والغرض من تفويض تدبيرها للشركات الجهوية فتح مجال لمراكمة الأرباح على حساب الفقراء من الشعب، أي ضرب القدرة الشرائية الخاصة بهم التي تتوالى ضرباتها مع ارتفاع الأسعار، وذلك بارتفاع سومة الاستهلاك والخدمات وهو ما يعني فواتير مرتفعة، إضافة الى منح امتيازات عديدة للشركات مثل الاعفاء الضريبي أو تخفيفه، كما تنقل لها المكاتب والبنيات، إضافة الى أن هذه الشركات ستستثمر ما يفوق 90%، مقابل نسبة ضعيفة للجماعات والدولة، ما يضع المستهلك تحت رحمة ارتفاع الفواتير. إضافة الى ان الشركة يمكن أن تجهز على ملكيات الافراد تحت ذريعة المنفعة العامة كما جاء في المادة 4 من القانون. علاوة على ذلك فالشركة يمكن ان تعهد تدبير هذه الخدمات لشركات أخرى أو اشخاص معنويين فالمادة 10 تسمح بذلك، الذي يعني التلاعب بالفواتير من أجل أن يربح الجميع.

نضال مستمر

واكب اصدار القانون إضرابات واحتجاجات موظفي القطاع منذ أشهر ضد، هذا التفويت الذي سيحولهم من اجراء تابعين للمكتب الوطني للماء والكهرباء إلى مستخدمين تابعين للشركة، لهذا يعيش القطاع دينامية نضالية ضد خوصصة القطاع وتحويل الاجراء الى الشركات الذي تم تضمينه القانون في المادة 16 «ينقل إلى الشركة، ابتداء من دخول عقد التدبير حيز التنفيذ، المستخدمون التابعون للمكتب الوطني للكهرباء واملاء الصالح للشرب وللوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء ولشركات التدبير المفوض المعنية والعاملون بالمرافق المعهود بتدبيرها إلى الشركة»، وقد انتظم اجراء القطاع في تنسيق نقابي من ثماني نقابات من أجل المطالبة بحقوقهم وكذا الدفاع عن الخدمات العمومية، أذ يرفضون تفكيك المكتب الوطني للماء والكهرباء وتسليع خدمات الماء وضرب حق المواطنين فيه اذ ستصبح سلعة وستخضع لقانون السوق(العرض والطلب)، ويطالبون بالزيادة في الأجور في ظل موجة الغلاء، وعدم مس حقوقهم بعد نقلهم للشركات الجهوية.

في ظل هذه الأوضاع انتفضت ساكنة فكيك مطالبة بعدم خصخصة الماء الصالح الشرب، ورفض تفويت شبكة من الخدمات والمرافق التي ناضلت الساكنة من أجلها لمد، ستدخل الشركة على هذه الشبكة دون صرف ولو سنتيم عليها، لأن الجماعة تملك شبكة ماء جيدة وموسعة، ما يعني منح هدية للشركة تدر عليها الأموال وتراكم الأرباح من خلالها. لهذا تطالب الساكنة المفقرة الجماعة إلغاء الشراكة والانضمام لشركات الشرق للتوزيع، وقد هدد المحتجون بمقاطعة الفواتير وعدم الأداء، وترفض تفويت الخدمات لأي قطاع خاص، وهذه الخطوة كانت قد اتخذت فيما سبق بمدن مجاورة ك «جرادة دجنبر 2017» و»بوعرفة 2006» والتي اججها غلاء الفواتير الخاصة بالماء والكهرباء في سياق زيادات متتالية بداية الالفية الثالثة.

ويأتي احتجاج ساكنة فكيك في سياق استشعار الخطر القادم عبر منح خدمات توزيع الماء لهذه الشركة، وما قد يواكبها من رداءة الخدمات وغلاء الفواتير، إضافة أن المحتجين يدركون أن اهداف الشركات الرأسمالية، ربحية ومراكمة الثروة على حساب الفقراء من ساكنة الهامش الشرقي، الذي يعاني بشكل دائم. ومن أمثلة هجوم الشركات على قدرات الشعب المادية، يتجلى في شركة «امنديس» بطنجة التي اكتوت الساكنة بلهيب فواتيرها سنة 2015، أطلقت شرارة دينامية شعبية آنئذ. وانخرطت ساكنة فكيك وابدعت أشكال الاحتجاج من وقفات ومسيرات شعبية وكذا اضراب للمحلات التجارية وارباب الشاحنات ما شلّ الحركة بكل ارجاء المدينة، وأثارت الاحتجاجات مشاكل التنمية بالمنطقة والبطالة المستشرية وقيود رخص البناء، وأُسست تنسيقة محلية للحراك وأخرى وطنية لدعم.

ما العمل إزاء هذه الهجمات المتتالية؟

لا يختلف اثنان على ان موجة النضال التي تشهدها فكيك ستكون الوحيدة في سياق تعدد وتجدد الهجمات والتعديات التي تواكب الجفاف والغلاء الممتدين، التي ستواجهها الدولة بقمع شديد وتعزل النضالية الجارية وستستمر في هجماتها الى مداها، وهو ما يحصل بفكيك من تعتيم الإعلام الرسمي، لهذا وجب التضامن الشعبي مع نضالات فكيك من خلال:

- رفض تسليع وخصخصة الماء ورهنه بشركات ربحية والتي تستهدف جيوب الفقراء
- تشكيل لجان شعبية بجميع المناطق على شاكلة تنسيقيات الغلاء بداية الالفية، لرفض الهجوم على الخدمات الاجتماعية ومواجهة موجة الغلاء.
- صهر نضالات الساكنة ضد الشركات الجهوية مع نضالات موظفي القطاع، وانضمام باقي القطاعات المناضلة بالميدان
- الاستفادة من دروس النضالات الشعبية التي مرت بالمنطقة كذلك بعموم المغرب (بوعرفة/الريف/ جرادة/ طنجة/طاطا..)

فهم العنف القائم على النوع الاجتماعي في عصر النيوليبرالية

27 مايو 2019 بقلم، **تيثي باتاشاريا**

في هذه المقالة، تقترح تيثي باتاشاريا تأريخ وتقديم فهم شامل لتطور الجرائم القائمة على النوع الاجتماعي في العالم منذ الأزمة الاقتصادية. وتكشف، بالاعتماد على تكهنات وافتراضات النسوية الماركسية، الروابط المعقدة بين أيديولوجية التقاليد، وصعوبات الوصول إلى المنتج الاجتماعي، واستراتيجيات رأس المال في عصر النيوليبرالية.

لنبدأ بهذا المشهد: رجل أبيض عار يلاحق امرأة سوداء، طالبة لجوء، تتقاضى أجرا منخفضا في قاعات فندق باهظ الثمن في مانهاتن في محاولة لإجبارها على ممارسة الجنس معه. الرجل، كما ستفهم، هو إذن دومينيك شتراوس كان، مدير صندوق النقد الدولي، والسياسي الفرنسي. وكانت المرأة، البالغة من العمر حينها 33 عاما، هي نفيساتو ديالو، خادمة في الفندق الذي كان يقيم فيه شتراوس كان، والتي كانت تطلب اللجوء في الولايات المتحدة بعيدا عن موطنها غينيا، وهي مستعمرة فرنسية سابقة.

ورغم إسقاط جميع تهم الاغتصاب والاعتداء على رئيس صندوق النقد الدولي السابق، فقد اضطر إلى دفع ما يمكن اعتباره ثمنا باهظا–بما في ذلك، من بين أمور أخرى كثيرة، استقالته ودفع تعويض مالي كبير للسيدة ديالو. هل تحققت العدالة؟ يجب أن تكون الإجابة على هذا السؤال موضع اهتمام كل ثوري (ة) ماركسي (ة)، بالنظر إلى أنه يظهر من هذا المثال إقامة تباين حقيقي في التعامل بين هاتين الشخصيتين، وهدف هذا المقال تتبعه.

يجب أن يكون هذا المشهد رمزا لعصرنا. إنه مبدع من حيث إنه يجسد تلك اللحظة حيث يتبخر التمييز بين الفرد والمجتمع، ويظهر الأفراد–الرجل الأبيض العاري الثري والمرأة السوداء ذات الأجر الهزيل- كرموز مثالية للمجتمع.

وغني عن القول إن القوة التمثيلية لصورة شتراوس-كان في الاعتداء على ديالو تحمل في طياتها القوة الحالية الممارسة من قبل المؤسسات المالية مثل صندوق النقد الدولي على بلدان الجنوب العالمي مثل غينيا. من ثمانينيات القرن العشرين إلى الوقت الحاضر، جرى تفكيك التحفيز الكينزي بشكل منهجي لصالح نظام جديد للتراكم. حل هذا التسلسل الجديد، الذي اخترنا أن نسميه لاحقا وبحق، «النيوليبرالية»، على حد تعبير نانسي فريزر، محل «الصيغة القديمة» المتمثلة في «استخدام السياسة العامة لترويض الأسواق»، وأسست عملية سياسية جديدة متمثلة باستخدام «الأسواق لترويض السياسة العامة». وفي بلدان مثل البلد الذي هاجرت منه نفيساتو ديالو، غينيا، اتخذت هذه العملية شكل برامج التقويم الهيكلي المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، حيث تشكل الديون بالنسبة لهذه البلدان «مثل بندقية مصوبة على الرأس [2]».

يميل المحللون المعتادون، عند مناقشة النيوليبرالية، إلى تركيز مناقشاتهم على قطاعات معينة من الاقتصاد الرسمي–في الغالب، المجالات الاقتصادية التي لا يملك الناس العاديون عليها أي سيطرة تذكر. وفقا لهذا السرد، يبدو أن التغييرات التي حدثت في الاقتصاد العالمي منذ ثمانينيات القرن العشرين قد جرى ردها تماما إلى أداء الأسوق المالية وأسواق مقايضة سندات التخلف عن

سداد القروض. بصفتنا ماركسيين ثوريين، فإن مفهومنا للرأسمالية لا يقتصر على تحليل سلسلة من الظواهر الاقتصادية، بل يتصورها كنظام متكامل للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية. نحن نفسر النيوليبرالية على أنها استراتيجية محددة يتبعها رأس المال في فترة ما بعد الحرب–استراتيجية لها تاريخ أكثر ثراء وعواقب أوسع من بيع وشراء المنتجات المشتقة.

في مقال نشر مؤخرا في مجلة الاشتراكية الدولية [3]، يناقش نيل ديفيدسون تاريخ النيوليبرالية بكل عمقها وتعقيدها. يصف هذا المقال بالتفصيل السيرورات المتناقضة في كثير من الأحيان المؤدية إلى تشكيل النيوليبرالية كاستراتيجية «سياسية اقتصادية» تتبناها «طلائع» الطبقة الحاكمة (مثل مارغريت تاتشر في بريطانيا) ردا على أزمة الربحية في منتصف سبعينيات القرن العشرين. إنه يظهر كون النيوليبرالية على حد سواء:

- استراتيجية جديدة لتراكم رأس المال جرى تنفيذها بعد أزمة 1973-1974.
- مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تشجع تراكم رأس المال بينما تسحق الطبقة العاملة ومنظماتها.

في العقود الأربعة التي يغطيها تحليل ديفيدسون، من الشائع ملاحظة أن سياسات الحكومات المنتخبة في جميع أنحاء العالم لم تتزامن دائما مع الاحتياجات الجديدة لإعادة هيكلة الرأسمالية النيوليبرالية. من وجهة نظر النظام، أصبح ضروريا ظهور طلائع سياسية للطبقة الحاكمة – أولئك الذين يسميهم ديفيدسون «مناهضي لينين» – وأن تكسب مواجهات طبقية داخل اقتصاداتها الوطنية. ورغم أن الأمر استغرق وقتا وبعض التعديلات الهامشية، إلا أن السياسة الاقتصادية والاستراتيجية السياسية والأيديولوجية النيوليبرالية أصبحت مهيمنة بين 1973-1974 والانهيار المالي في عام 2008:

- بمجرد تأسيس النظام النيوليبرالي في الولايات المتحدة وفرضه على المؤسسات الاقتصادية العابرة للأوطان التي يديرها، اكتسب نموذجه قوة تراكمية: في البلدان المتقدمة، أجبرت الحاجة إلى التنافس مع الولايات المتحدة البلدان الأخرى على تبني الأشكال التنظيمية التي يبدو أنها أعطت حتى الآن أمريكا الشمالية الميزة الاقتصادية، في حين كان على بلدان الجنوب قبول شروط المؤسسات الدائنة–إعادة هيكلة الاقتصادات تحت رعاية النيوليبرالية–من أجل الحصول على المساعدات والتمويل [4].

إن لم يتناول سرد ديفيدسون بصورة مباشرة الطابع الجندري للنيوليبرالية، فإنه يستحضر، عبر سلسلة ملاحظات حادة، إضفاء الطابع الفردي على الحياة الاجتماعية التي أحدثها هذا النظام الجديد. في المقام الأول، يلاحظ أن الخدمات العمومية لم تتخل عنها الدولة، ولكن «أعيد تشكيلها» بطريقة جرى عبرها نقل الطفولة المبكرة أو العمر الثالث والرابع- والتي عادة ما تعني النساء– «تدريجيا [...] من الدولة إلى الأسرة بواسطة ترتيبات «غير رسمية» خضعت لاحقا لرقابة الخدمات الاجتماعية. وبشكل أكثر تحديدا، في سياق ما أود أن أناقشه، يذكرنا ديفيدسون، سيرا على خطى علماء الاجتماع ريتشارد ويلنسون وكيت بيكيت، بأن الانهيار المحتمل للعلاقات الاجتماعية هو أحد العواقب غير المرغوبة للطابع الجائر للنظام النيوليبرالي.

- على الرغم من عدم وجود إرادة حكومية وراء هذه الظاهرة، إلا أن إضعاف التماسك الاجتماعي، وزيادة العنف، وحمل الأحداث، والسمنة، وإدمان المخدرات [...] عواقب غير مرغوبة لإعادة توزيع الدخل الجديدة [5].

تهدف هذه المقالة إلى تطوير هذه الفرضية. كيف أثرت السياسات النيوليبرالية والأيديولوجية التي تحملها على العلاقات بين الجنسين؟ هل يمكن النظر إلى العنف القائم على النوع الاجتماعي– التي غالبا ما يجري تقديمها أيديولوجيا وسياسيا من قبل الطبقة الحاكمة- على أنه نتاج للعمليات الاجتماعية والاقتصادية؟ حين نعتبر، على خطى ديفيدسون، توطيد النظام النيوليبرالي مجزأ وغير منتظم مجاليا (بين الدول القومية) وزمنيا (من سبعينيات القرن العشرين إلى الوقت الحاضر)، من المهم التأكيد على أن مصير العلاقات بين الجنسين يتبع هذا المسار المشترك، ولكن غير المتكافئ. تسعى هذه المقالة إلى تقديم خطوط عريضة لفهم العلاقات بين النوع الاجتماعي والسياسة الاقتصادية، وليس دراسة تاريخية مفصلة لبلدان أو سياسات محددة. والعناصر الرئيسية للحِجاج هي:

أولا، أدت هذه العقود الأربعة من النيوليبرالية إلى تصعيد حقيقي للجرائم القائمة على النوع الاجتماعي في معظم البلدان. قادت الأزمة المالية في 2008 إلى تفاقم المشكلة التي كانت خطيرة بالفعل. لم يعد بإمكاننا التظاهر بأن شيئا لم يحدث ويجب على المناضلين-آت الثوريين-آت البدء في تناول هذه المشكلة بشكل نقدي.

ثانيا، كماركسيين-آت، لا يكفي أن نصف آثار التصعيد المستمر لهذا العنف: يجب أن نقدم تفسيرا له.

ثالثا، تسعى الرأسمالية، عندما تواجه أزمة، إلى إيجاد حل من خلال وسيلتين مترابطتين بشكل وثيق: (أ) بواسطة محاولة إعادة هيكلة الإنتاج، كما يمكن التدليل على ذلك عبر تدابير التقشف؛ (ب) عن طريق محاولة إعادة تنظيم إعادة الإنتاج الاجتماعي، كما يتضح من الرغبة في تعزيز الهويات الجندرية وإعادة تدوير الأيديولوجيات حول عائلة «الطبقة العاملة». إذا أردنا أن نفهم هذا التزامن والوحدة في إعادة هيكلة الرأسمالية، فإننا بحاجة إلى العودة النقدية إلى التحليل الماركسي بشأن اضطهاد النساء، علما أن تناول هذا الاضطهاد يجري بصورة أفضل بواسطة الإطار التحليلي المقترح من قبل نظرية إعادة الإنتاج الاجتماعي.

...يتبع

تحدي السير قدما بالعمال والشعوب بوجه تضافر الأزمات

كُتب هذا النص بناء على التقرير عن الوضع العالمي المقدم للجنة العالمية للأممية الرابعة في أكتوبر العام 2023. يتطرق بنحو خاص للعلاقات بين مختلف القوى الامبريالية، وصعود أقصى اليمين ومهام الثوريين بوجه تركيب أزمات النظام.
بقلم آنا كريستينا كارفالايس.

ينضاف حصار غزة، وما يُقترف فيها من مذابح بحق الفلسطينيين/ات من قبل دولة إسرائيل المدعومة صراحة من الولايات المتحدة الأمريكية، في ظل صمت متواطئ من سائر القوى الامبريالية الغربية، إلى حرب بوتين ضد أوكرانيا لإبراز عدم الاستقرار والعنف الشديد المميزان للنظام الجيوسياسي العالمي الجديد. ليس تكاثر الحروب وتفاقم التوترات بين الدول وداخلها سوى إحدى أمارات الحقبة التاريخية الجديدة المتسمة بتضافر الأزمات، التي بدأت مع أزمة العام 2008.

النص التالي ليس عملا شخصيا، بل ثمرة نقاشات خضناها في الأشهر الأخيرة بين أعضاء اللجنة العالمية للأممية الرابعة. نلاحظ البعد الدولي غير المسبوق الذي اتخذته المسائل الكبرى المطروحة على البشرية.

اتخذت أزمة الرأسمالية حجما جديدا منذ أزمة 2008 الاقتصادية وما تلاها من انكماش لاسيما مع جائحة كوفيد. وباتت أزمة الرأسمالية متعددة الأبعاد بصورة جلية. ثمة تضافر وتمفصل بين الأزمة البيئية- التي تنتج منذ بضع سنوات ظواهر مناخية قصوى باطراد، منها موجات الحر الأخيرة- وطور الركود الاقتصادي المستديم، واحتداد الصراع من أجل الهيمنة في النظام الدولي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وأوجه تقدم الاستبداد والفاشية الجديدة، ومقاومة الشعوب والشغيلة وتكاثر الحروب في العالم (فلسطين، أوكرانيا، السودان، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ميانمار).

يبين هذا التمفصل أننا دخلنا لحظة جديدة في تاريخ الرأسمالية. حقبة مغايرة نوعيا للتي عشنا منذ إرساء العولمة النيوليبرالية في متم سنوات 1980، وذات طابع صراعي أشد من وجهة نظر صراع الطبقات من تلك التي افتتحت مع انهيار الاتحاد السوفييتي والأنظمة البيروقراطية في أوروبا الشرقية. وكما قلنا في مارس 2021: تُفاقم الجائحة الأزمة متعددة الأبعاد للنظام الرأسمالي، وتفتح لحظة جديدة من تداخل ظواهر قديمة تطورت بنحو مستقل نسبيا، وتتضافر مع الجائحة بصورة تفجرية[...] يتعلق الأمر بسيروروات تتبدى وتتفاعل فيما بينها، مُغَيِّرة النظام العالمي الموروث عن سنوات 1990 مع نهاية الكتلة الشرقية وانفجار الاتحاد السوفييتي وإعادة الرأسمالية سواء في هذا القسم من العالم أو في الصين». (1)

خلفية هذه الأزمة متعددة الأبعاد ونقطة التقاء كل الأوجه هي الأزمة البيئية، الناتجة عن قرنين من التراكم الرأسمالي الافتراسي. يضرب تصاعد الأزمة المناخية والبيئية بعنف الإنسانية والحياة على كوكب الأرض: المناخ ينفلت من عقاله والتنوع الإحيائي يختفي، ونواجه التلوث وإصابات بالعدوى وبجائحات. وينتج الاقتصاد المعولم، القائم على حرق طاقات أحفورية واستهلاك متنام للحم وأغذية محولة بنحو فائق، مناخا سيقلص الفضاء الجغرافي الذي يمكن للبشرية أن تعيش فيه، وذلك بنحو سريع. ويسرع ذوبان القطبين والركام الجليدي صعود البحار وأزمة الماء. ويتقدم كل من الزراعة الصناعية والاستغلال المنجمي واستخراج الهيدروكربونات، رغم المقاومة، في الغابات المدارية، رغم أنها أساسية للحفاظ على الأنظمة المناخية والتنوع الإحيائي. وتستمر مفاعيل الأزمة المناخية في التجلي العنيف، مدمرة البنيات التحتية والأنظمة الزراعية ووسائل العيش ومسببة تنقلات كثيفة للسكان. ولا شيء من هذا سيحدث دون تفاقم الصراعات الاجتماعية.

هل لهذا الوضع سوابق؟ إنه نقاش ملحق لكن محتد ضمن المؤرخين. طبعا، الأقرب إلى ما نعيش اليوم هو تضافر الأزمات الذي شهده مطلع القرن 20 – الذي أفضى إلى «عصر الكوارث» كما سماه هوبزباوم (1914-1946) والى حربين عالميتين داميتين. وثمة بالأقل فرقين كبيرين في الوضع الراهن: أولا، نحن إزاء أزمة بيئية حيث خلق النظام ظروف تحول تراجعي شامل لحياة البشرية ولكل أشكال الحياة. ثانيا، وهو أمر لا يقل طابعا حاسما، يتمثل في أن التغيرات، المتسارعة أكثر فأكثر، تتراكب مع الحفاظ على عنصر من الحقبة السابقة، ألا وهو غياب بديل للرأسمالية ذي مصداقية بأنظار الجماهير، وغياب قوة أو جملة قوى معادية للرأسمالية تقود ثورات اقتصادية واجتماعية .

هذا لا يعني انعدام كفاحات ومقاومات. بالعكس، شهد هذا القرن موجتي نضالات ديمقراطية ومناوئة للنيوليبرالية، كان منها حركة النساء، كحركة متجددة، والحركة المناهضة للعنصرية البادئة في الولايات المتحدة الأمريكية. بيد أن هذه النضالات الكبيرة لم تواجه، من وجهة نظر موضوعية، الرأسمالية النيولبرالية وحكوماتها وحسبُ، بل أيضا مآزق إعادة التنظيم الهيكلية لعالم الشغل-فقدت البروليتاريا الصناعية وزنها الاجتماعي في قسم كبير من الغرب، ولم ينظم المضطهدون/ات والشباب والقطاعات الجديدة من الشغيلة ضحايا الهشاشة أنفسهم بعدُ بشكل دائم، ويواجهون في الغالب صعوبات في الاتحاد مع الحركة الاجتماعية. وتترافق هذه الوضعية مع تقهقر لوعي المضطهدين/ات والمستغلين/ات، بفعل إعادة الهيكلة الجغرافية والتكنولوجية والبنيوية وكذا النزعة الفردية النيوليبرالية المفرطة. ويُضاف الى هذا التشظيُّ المفرط لليسار الاشتراكي لتشكيل وضع حيث النضالات أصعب وحيث النتائج نادرة على صعيد الوعي والتنظيم السياسي.

تضافر الأزمات يضخمها

توصيف الأزمة الرأسمالية بما هي متعددة الأبعاد يعني أن الأمر ليس مجرد جمع لأزمات، بل هو تركيب متمفصل ديالكتيكيا، حيث كل دائرة تؤثر على الأخريات وتتأثر بها. فيما يتعلق بالعلاقة بين دوائر الشأنين الاقتصادي والاجتماعي من جانب والإيكولوجيا من جانب آخر، توجد البلدان الامبريالية المركزية، غربا وشرقا على السواء، إن لم يكن في وضع انتحاري فإنها تواجه تحديا بالغ الصعوبة في تطبيق انتقال طاقي يقلل آثار تغير المناخ في لحظة يتسارع فيها ميل معدل الربح إلى الانخفاض.

فاقمت العلاقة بين الحرب في أوكرانيا (قبل تفجر الصراع في فلسطين) والركود الاقتصادي الوضع الغذائي الحرج لأفقر الناس في العالم، مع أكثر من 250 مليون شخص إضافي يعانون الجوع في عشر سنوات (2014-2023). ويتزايد تدفق الأشخاص المُهَجَّرين بسبب الحروب وتغير المناخ والأزمة الغذائية وتعزز الأنظمة القمعية، لاسيما في بلدان الجنوب، رغم أن وسائل الإعلام

التتمة في ص 11

تتمة: تحدي السير قدما بالعمال والشعوب بوجه تضافر الأزمات

تولي أهمية أعظم للترحيلات القسرية من الجنوب إلى الشمال.

كان للآفاق الكارثية في المجالات البيئية والاقتصادية، منذ العام 2016 بالأقل وبلا شك، دور هام بدفع قسم من قطاعات برجوازية ببلدان مختلفة إلى الانفصال عن مشروع الديمقراطيات الشكلية كأفضل وسيلة لتطبيق الوصفات النيولبرالية. تتبنى قطاعات متزايدة الأهمية من البرجوازية بدائل استبدادية داخل الديمقراطيات الليبرالية، ما أفضى إلى تعزيز الحركات الأصولية اليمينية وحكومات أقصى اليمين (ترامب، مودي، بولسونارو)، وكذا إرساء روابط بين أتصار هذه القوى على صعيد دولي.

يشجع تطور النزعة الفردانية الفائقة، كشكل من العلاقة الاجتماعية مرتبط بالنيوليبرالية، في تركيب مع استعمال اليمين للشبكات الاجتماعية وربما الآن للذكاء الاصطناعي- أكثر نزع التسيس وتشظي الطبقات والنزعة المحافظة. كما تُسهم التكنولوجيات الرقمية في تعميق الإخضاع والعلاقة الزبونية لدى الفلاحين الصغار والمتوسطين، فيما هم المنتج الرئيسي للغذاء في العالم، وحتى في زوالهم الكثيف. ومن جانب آخر، تقوم النيولبرالية، بهجومها العنيف على ما تبقى من دولة الرعاية، وفرض فرط استغلال العاملات والعمال في الصناعة والخدمات، لا سيما المعالجات، بإلقاء النساء لاسيما العاملات في مأزق بقاء سيئ على الحياة أو النضال.

ومع خطط التقشف، يهاجم النظام بعنف الخدمات الاجتماعية التي خلقها في الماضي: يلغيها كليا أو يمنحها للقطاع الخاص عندما يُمكن جني أرباح منها. تُبقي النيولبرالية النساء في إطار اليد العاملة بالقطاع المنظم في الشمال، وفي أشكال أقل تهيكلا ولا شكلية في الجنوب، بتقليص مداخيل وأجور العاملين كمستخدمين أو الذين يقدمون خدمات، مع إرهاق مجمل النساء النشيطات بمهام العناية بالأطفال والمسنين والمرضى والأشخاص المُغايرين- وهو العمل الذي كانت دولة الرعاية تنهض به من قبل لما كانت قائمة. توجد شبكات إعادة الإنتاج الاجتماعية في أزمة، بنحو أكثر في البلدان التابعة مما في بلدان المركز، ما يجعل المجتمع النيوليبرالي يدفع النساء إلى العمل المنزلي ويكثف مهام العناية لكنه لا يتحمل مسؤولية إعادة الإنتاج الاجتماعية بمجملها.

من وجهة نظر جيواقتصادية، تتيح الآليات الرقمية و الخوارزميات للرأسمالية النيوليبرالية اليوم ولنظام العلاقات بين الدول استغلال قوى إنتاج جديدة (منصات رقمية) وأنماط جديدة من

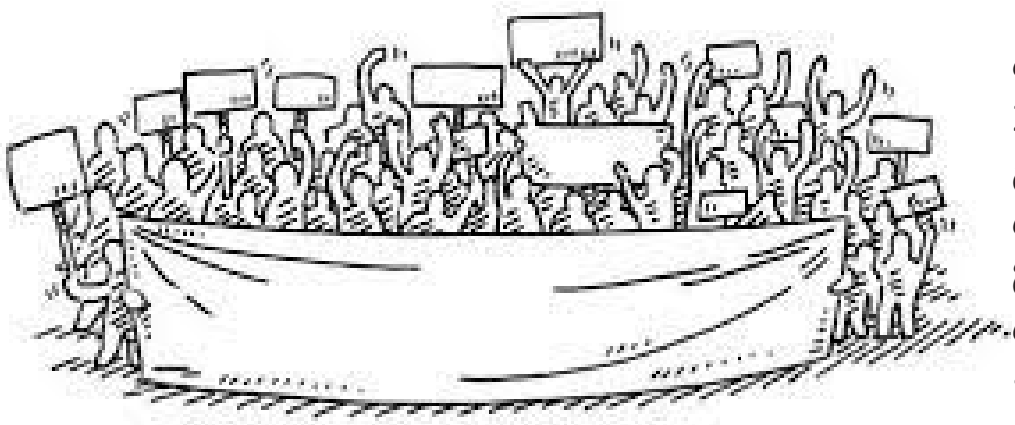

علاقات الإنتاج الاجتماعية (إضفاء طابع آوبيري Uberisation) وتسليع مختلف العلاقات الاجتماعية. وفي الآن ذاته، انتقل مركز ثقل التراكم العالمي للرأسمال في القرن 21 من شمال الأطلسي (أوربا والولايات المتحدة) نحو الهادي (الولايات المتحدة لا سيما سيلكون فالي وآسيا الشرقية وجنوب شرق أسيا) ليست الصين وحدها حاسمة، بل المنطقة برمتها، اليابان، وكوريا، واستراليا، والهند.

على الصعيد السياسي، العدو الكبير

تتقدم قوى أقصى اليمين الجديدة، بمختلف صيغها، في أوروبا، وقد تصل إلى الحكومة في فرنسا بوجه خاص، وفي أمريكا اللاتينية حيث تمكنت من الظفر بكازا روزادا (الأرجنتين)، بعد انقلاب ديما بولوارتي في البيرو في 2022، وفي الولايات المتحدة حيث يمكن أن يعود ترامب إلى البيت الأبيض. وتمثل خطرا حقيقيا في آسيا مع أبناء الديكتاتور ماركوس في الفلبين ومع كاره الأجانب المعادي للمسلمين نارندا مودي في الهند. في هذه الأزمة السياسية طويلة الأمد، ينصب الاستياء مباشرة ليس فقط على اليمين «التقليدي» أو الكوزموبوليتي (الليبرالي التقدمي» حسب تعبير نانسي فرايزر) كما في الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا والهند (حزب المؤتمر) وفي الفلبين، بل أيضا على الاشتراكيات الديمقراطية و «الحركات التقدمية» التي شاركت في تسيير الدول النيوليبرالية في العقود الأخيرة (راجع انتصارات دوترت في 2016 ضد تحالف يميني وبولسورانو ضد حزب الشغيلة في 2018، وكذا الهزيمة الأخيرة للبيرونية و صعود حركة فوكس في اسبانيا).

منذ 2008، وبشكل أكثر حدة منذ بريكسيت وانتصار ترامب في 2016، تعززت حركات وأحزاب اليمين المتطرف، وتطورت مع انتصارات انتخابية في إطار النظام. وهي تقدم نفسها بأنها ضد النظام رغم نزعتها النيوليبرالية الشديدة والمحافظة والقومية والكارهة للأجانب والعنصرية والكارهة للنساء وللنسوية ولحقوق مجتمع الميم +LGBTQIA ومستوحية أو هي مدعومة بكثافة من الأصولية الدينية من النوع المسيحي في أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة الأمريكية وهندوسية في الهند. وبخلاف فاشية ما قبل 100 سنة، تنشر هذه القوى اليمينية المتطرفة نزعة إنكارية علمية، لا سيما فيما يخص فهم تغير المناخ- لأنها بحاجة الى إنكار الواقع المأساوي كي تمثل أملا ما-وفي توجه التحمل الجماعي للسكان بوجه الجائحات.

هذا الصعود لهذا الخليط من الفاشية الجديدة وما بعد الفاشية نتيجة لما لا يقل عن عقدين من أزمة الديمقراطيات النيولبرالية ومؤسساتها.

كانت هذه الأنظمة النيولبرالية مسؤولة – والسكان يعتبرونها مسؤولة- عن تزايد أوجه اللامساواة والإفقار والفساد والعنف وغياب الآفاق للشباب. واتضح أنها عاجزة عن الاستجابة بنحو مُرْضٍ لتطلعات الشعوب والشغيلة. هكذا فان جذر هذا اليمين المتطرف الجديد هو يأس قطاعات اجتماعية مفقرة بوجه تفاقم الأزمة وتفكك النسيج الاجتماعي الذي فرضته النيولبرالية –الذي تتطور داخله الأصولية الدينية- في تركيب مع فشل «البدائل» المتمثلة في الليبرالية الاجتماعية «والتقدمية». ونتيجة ذلك نشهد تطور أقسام من البرجوازية داعمة للفاشية الجديدة بما هي حل سياسي وإيديولوجي قادر على ضبط الأنظمة والتحكم في الحركات الجماهيرية بيد من حديد وفرض تقويمات عنيفة وأشكال تجريد من الملكية بقصد استعادة معدل الربح. المثال الأبرز لهذه القسمة هو التقاطب في الولايات المتحدة الأمريكية بين الترومبية –التي اقتحمت الحزب الجمهوري- والحزب الديمقراطي.

ونشهد بالموازاة تعزز أنظمة الحكم الدينية الفتاكة، أنظمة خِلافة حقيقية في الشرق الأوسط، وديكتاتوريات في آسيا الوسطى والفاشية الجديدة الأوليغارشية الامبريالية لبوتين في روسيا، فيما يوسع الحزب الشيوعي الصيني نطاق القمع بقيادة شي جين بينغ. يمثل هذا التركيب تهديدا تاريخيا للحريات العامة وللمكاسب الديمقراطية في كل مكان بالعالم. وبدون أن نمحو انتقادنا لحدود الديمقراطيات البرجوازية الشكلية، ندافع نحن الثوريون بوجه خاص على حق المستغلين والمضطهدين في النضال وفي التنظيم. في هذا السياق غير الملائم للذين واللائي هو في أسفل، يساهم اليسار المزعوم المُحِنُّ الى الستالينية، والمدافع عن بوتين وعن النموذج الصيني وعن مادورا وأوتيغا، كبديل للنظام الامبريالي، في إضعاف واغتصاب هذه الحريات، خالقا بذلك عقبة إضافية بوجه النضال من أجل ديمقراطية حقيقية، أي اشتراكية.

...يتبع

الذكاء الاصطناعي: ابدال ذكاء البشر أم تحريره؟

في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، أطلقت مقاولة أوبن أيه آي OpenAI برنامج شات جي بي تي ChatGPT ، القادر على كتابة نص حول أي موضوع بمحاكاة إنسان. اجتاز هذا البرنامج بنجاح نهائي امتحان مدارس عليا عديدة، وبالفعل تعرض للبيع، كتب ألفها شات جي بي تي. في نهاية شهر آذار/مارس، كانت مجموعة علماء، ومهندسي التكنلوجيا الجديدة، ضمنهم ستيف وزنياك، من مؤسسي مقاولة أبل Apple، أو إيلون ماسك Elon Musk ، رئيس مقاولة تسلا ومقاولة سبيس إكس Tesla وSpaceX ، منزعجين من أخطار تطورات ما يسمى بالذكاء الاصطناعي على البشرية، وطالبوا بوقف البحث في مجاله. ما الذي تخفيه هذه التحذيرات التي يطلقها رأسماليو التكنلوجيا؟ ما الآفاق التي تفتحها هذه التكنولوجيا الجديدة للبشرية؟

بعد إتقان لعبة الشطرنج (انتصر حاسوب ديب بلو Deep Blue على بطل العالم كاسباروف عام 1997)، والترجمة، والتعرف على هوية الشخص انطلاق من وجهه، أصبحت أجهزة الكمبيوتر، والحالة هذه، قادرة على إنتاج نصوص أصلية تلقائيا، دون امكانية التمييز بين ما قد يؤلفه كائن بشري. إن التطورات الحديثة في المعلوميات، وآفاق تطبيقاتها في جميع المجالات مذهلة: تشخيصات طبية، وعمليات جراحية بمساعدة الحاسوب، وروبوتات مستقلة باطراد، وتوقع كوارث طبيعية، الخ. مع ذلك، ككل تغير تقني منذ الثورة الصناعية الأولى، تثير هذه الابتكارات القلق، لأنها قد تدمر ملايين فرص شغل، وتعمم المراقبة، وتصنع معلومات مضللة هائلة، وتنتج أسلحة قادرة على القتل دون تدخل بشري. يتصور أكثر المتشائمين أجهزة كمبيوتر، تصبح في نهاية المطاف، مستقلة تماماً، وتسيطر على البشر. يستحضرون خيال سنوات 1950، كما طرحه الروائي إسحاق أسيموف، مفاده هيمنة الروبوتات على البشر.

لكن أجهزة الكمبيوتر، مهما كانت متطورة، تظل في المقام الأول آلات. سيرتبط أولا تأثير أحدث التطورات، في مجال المعلوميات، على المجتمع، بمن سيستخدم هذه الاكتشافات، وبأية أهداف: أتاح التقدم في الكيمياء، بداية القرن العشرين، إنتاج أسمدة من شأنها تغذية البشرية جمعاء، وغازات حربية قاتلة، على حد سواء. ينطبق الشيء نفسه على النشاط الإشعاعي، الذي يتيح علاج السرطانات وإنتاج الطاقة، لكن أيضا صنع القنابل.

آلات فائقة التطور، لكن غير ذكية

يشير تعبير الذكاء الاصطناعي إلى معادلة أداء البرامج المعنية، اشتغال دماغنا. هذا التصور خاطئ، لأن براعة ذكاء البشر أعظم إلى حد كبير، إذا كانت أجهزة الكمبيوتر صانعة العجائب. إن إنكار هذا الاختلاف، تقليل من شأن البشرية ومقدراتها. مع ذلك، أصبحت هذه أكثر الأفكار انتشارا. في رسالتهم المفتوحة الأخيرة، المنشورة في وسائل إعلام عديدة، بما في ذلك لوموند، يوم 29 آذار/مارس، صرح مئات باحثي المجال الرقمي، ورأسماليه بما يلي: «باتت أنظمة الذكاء الاصطناعي قادرة على منافسة البشر». يعتمدون على فكرة إمكانية الآن أتمتة مهام متزايدة، كان من المعتقد استحالة إنجازها، بدون ذكاء بشري. عرّف يان ليكون Yann Lecun، مدير مختبر الذكاء الاصطناعي في مقاولة فيسبوك Facebook، الذكاء الاصطناعي عام 2016، في دورة في كوليج دو فرانس Collège de France بما يلي: «جملة تقنيات، تتيح لآلات أداء مهام، وحل مشاكل، مقتصرة عادة على البشر، وبعض الحيوانات».

يمثل الحديث عن الذكاء، لأن آلة تؤدي مهمة، كان إنجازها يستدعي تدخلاً بشرياً سابقاً، خلطاً بين ذكاء وأتمتة. بحسب هذا الرأي، يمكن أيضا اعتبار آلة نول جاكارد، الذي أتاحت نسج نماذج على الحرير في أوائل القرن التاسع عشر، آلة ذكية، لأن بشرا بمهارات عالية كانوا ينجزون هذا العمل، قبل اختراعها.

إن السعي إلى خلق «ذكاء اصطناعي» قديم قدم المعلوميات، وتعود العبارة نفسها إلى عام 1956. آنذاك، أدرك باحثون امكانية برمجة جهاز كمبيوتر، ليس وحسب مثل آلة حاسبة، لكن أيضا لحل مشاكل هندسة، أو تخطيط جملة إجراءات يتعين على الروبوت القيام بها، أو محاكاة حوار -بالفعل! بسبب هذه النجاحات، قال عالم الكمبيوتر هربرت سيمون Herbert Simon عام 1965: «ستكون الآلات قادرة، في غضون عشرين عاما، على إنجاز كل عمل قد يقوم به الإنسان.» لكن سرعان ما بدا هذا التوقع مبالغا فيه.

كان مبدأ هذه البرامج الأساسي قائما في تجربة جميع الإجابات الممكنة عن سؤال، حتى الحصول على الإجابة الصحيحة. لكن ذلك غير مفيد إلا في حل مشاكل بسيطة: لإنشاء نص، من السهل حفظ جميع كلمات القاموس، وكل قواعد اللغة في جهاز كمبيوتر، لكن عدد النصوص التي يمكن صياغتها باستخدام هذه العناصر، غير محصور، وغالبيتها الساحقة بدون معنى! لحل هذه المشكلة، كان لزاماً انتظار تصغير المعدات الإلكترونية، وانفجار طاقة الحوسبة، وذاكرة أجهزة الكمبيوتر، وتطور الإنترنت، مما يتيح مركزة المعلومات المنتشرة في جميع أنحاء العالم. بفضل ذلك، لم يعد ضروريا صراحة برمجة جميع المراحل التي على الكمبيوتر اتباعها لإيجاد حل مسألة: يمكن استخدام الاحتمالات.

يكمن جوهر شات جي بي تي في نموذج رياضي لماهية نص ذي معنى. عن طريق الاعتماد على قواعد بيانات تضم ملايين منها، يتعلم شات جي بي تي حساب احتمال ضرورة تتبع بداية جملة هذه الكلمة أو تلك. على سبيل المثال، «في الليل، السماء...» من المرجح أن يليها «مظلمة» بدلا من «حمراء» لأن كلمتي «سماء» و «ليل» غالبا ما ترتبطان بالظلام. بوسعه صياغة نص كامل، عبر اختيار كلمات واحدة تلو الأخرى وفقا لهذه الاحتمالات. كلما زاد عدد الجمل في قاعدة البيانات، كان النموذج أدق، والنصوص المكتوبة أكثر واقعية.

يشكل هذا التعلم عن طريق التكرار أحد آليات اشتغال دماغنا، لكنه تدريب، وليس فهماً. كلما قرأ شات جي بي تي جملة جديدة، زاد من احتمال الكلمات المطابقة، لكن هذا لا يعني أنه فهمها. حتى لو كانت النصوص المصاغة أصلية، بمعنى أنها ليست مجرد نسخ، ولصق لنصوص مكتوبة سابقاً، فإن محتواها مبرمج ضمنيا بواسطة قاعدة البيانات التي تدرب عليها البرنامج: إنها آلة لتقليد المكتوب سابقاً. على عكس آلات ميكانيكية تعمل على أتمتة إيماءات، تقوم خوارزميات التعلم بأتمتة السيرورات النفسية التي تحدث في دماغنا، لكن هذا لا يجعلها ذكية.

مجلة النضال الطبقي Lutte de Classe عدد 232 أيار/مايو-حزيران/يونيو 2023 [1]

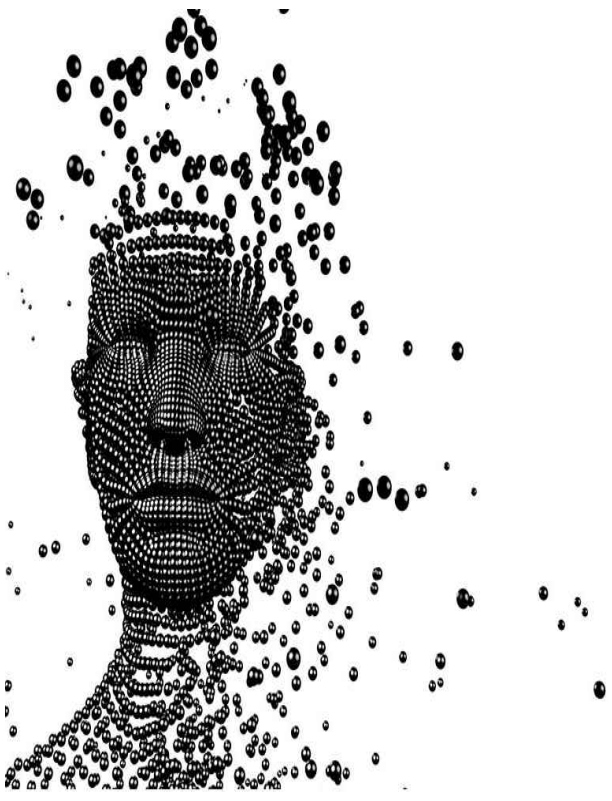

...يتبع

ألبير عياش: مؤرخ الحركة النقابية المغربية

ليست الحالة التي يوجد عليها الاهتمام بتاريخ الحركة العمالية بالمغرب غير أحد أوجه الحالة العامة المزرية لواقع هذه الحركة اليوم. فلا دراسات تاريخية جدية منذ عقود، ولا تدوين لتجارب النضال، ولا مذكرات شخصية. يقتصر المتاح على بعض الجهود التوثيقية التي لا تتعدى مصنفات بيانات أو كرونولوجيا عامة. ويتوارى العديد من كوادر الحركة النقابية دون أثر مكتوب، وترقد المعلومات في ارشيفات غير متاحة وفي ذاكرة من بقي من قدماء الحركة. سعيا للإسهام في تدارك النقص تشرع المناضل-ة في هذا الباب في التعريف بجوانب من تاريخ الحركة العمالية. نبدأ بتعريف بمؤرخ الحركة النقابية الفقيد ألبير عياش.

ولد يوم 21 أكتوبر 1905 بتلمسان(الجزائر) وتوفي يوم 5 يونيو 1994 في باريس. عمل أستاذا للتاريخ والجغرافيا في وجدة ثم الدار البيضاء، مناضل نقابي في التعليم وأحد منظمي الاتحاد العام للنقابات المتحدة بالمغرب وعضو بالحزب الشيوعي المغربي. أُبعد عن المغرب سنة 1952. مؤرخ الحركة النقابية بالمغرب.

ولد البير عياش في أسرة من خمسة أبناء لأب مستخدم خردوات، وتابع دراسته الابتدائية والثانوية في ثانوية تلمسان ودراسته العليا في التاريخ والجغرافيا في الجزائر ثم باريس، كناظر الداخلية في ثانوية باريس ثم في ثانوية سانت بارب بباريس. وفي باريس تعرف على جان بروبا Jean Bruhat وجان دريش jean Dresch.

وعند وصوله الى المغرب، في أكتوبر 1932- اثر تعيينه بثانوية وجدة، المدينة التي استقرت بها أسرته في سنوات العشرينات- لم يكن له أي تكوين سياسي او نقابي. ووافق بطلب من صديقه القديم، الأستاذ موريس شومول Maurice Chemoul، على القيام مهمة أمين مال ودادية الثانوية.

اثارته ابتداء من 1934 دسائس اليمين في فرنسا وفي وهران المجاورة التي أصبحت «الهتلرية الصغيرة» وفي وجدة المدينة الحدودية، فانضم الى الكونفدرالية العامة للشغل CGT. وصدمته الحملات المعادية للسامية التي تصاعدت مع وصول ليون بلوم الى رئاسة المجلس بباريس فانضم الى الرابطة الدولية لمناهضة معاداة السامية (LICA) واصبح عضوا بمكتب الفرع المحلي. وانكب بالمحاضرات سنة 1973 على إعلام اليهود والمسلمين بالروابط التي كانت دوما توحدهم في بلدان المغرب العربي والى تحذيرهم من مكائد من يسعى الى الإيقاع بينهم. وشجعه مارسيل فوران -Mau rice Faurant، الذي استقطبه الى س ج ت عام 1936، على المضي على هذا الطريق.

جُند في الجيش بكتيبة الزواويين * الأولى يوم 26 غشت 1939 وأُرسل الى جبهة القتال ووقع في الأسر في يونيو 1940 وفر منه. عاد الى المغرب، الى الدار البيضاء في غشت 1941 – كان قد عُين في ثانوية ليوطي سنة 1939- ثم عُزل لكونه يهوديا من منصبه كأستاذ. حضر بالمحكمة العسكرية بمكناس المحاكمة المهزلة التي تعرض لها اخوه الدكتور موسى عياش الذي وشى به بعض الزبائن القدامى على انه مقاوم وحوكم بالحبس أربعة اشهر بتهمة «أقوال محرضة ضد النظام القائم».

بدأ عياش حياته النضالية بعد الإنزال الأمريكي يوم 8 نوفمبر 1942 مع إعادة تشكيل الاتحاد العام للنقابات المتحدة بالمغرب يوم 13 يونيو 1943. أعيد دمجه في منصبه كأستاذ في 1 أكتوبر 1943 و1944. انضم الى الحزب الشيوعي المغربي. وكما طلب منه صديقه جان فارديل Jean Fardel، الكاتب العام للنقابة، وافق على ان يقدم امام مؤتمر نقابة أساتذة التعليم الثانوي تقريرا حول إصلاح تعليم المسلمين (يوليوز 1944) ثم المشاركة مع فرنان جولي Fernand Joly في اللجنة الاقتصادية للاتحاد، وهي اللجنة المكلفة بدراسة تطور الأسعار والأجور والظروف الاقتصادية والسياسية المحددة لها وبالعمل عبر ممثليها لدى السلطات العمومية لأجل التصحيح والتوجيه او طرح المطالب.

كان المناخ آنذاك مناخ تشاور. اذ كانت الحرب متواصلة والنقص سائدا ووجب تكثيف جهود الإنتاج لضمان النصر. لذلك كانت النقابات ممثلة في جميع الهيئات الاقتصادية، فكان البير عياش مع اندريه ليتسيلار Andre Laitselart أعضاء بلجنة الجلود ولجنة الخيوط والأنسجة واللجنة الجهوية للأسعار والمكتب الشريف للتصدير ومكتب القمح. وقد مكنته هذه الصلاحيات المختلفة من كامل التوثيق الرسمي وسهلت أبحاثه حول ظروف السكان المغاربة الفلاحين والعمال الحضريين. وعلى ذلك النحو تجلت له خصائص اقتصاد المغرب والفوارق بين قطاع المعمرين والقطاع التقليدي وميكانيزم تكون الأسعار وحصص كل من الأجر والربح في السعر النهائي لمنتوج ما، وكذا أشكال التفاوت والميز في المكافآت او القانون بين الأوربيين والمغاربة. وهي عناصر استعملها كلها في وضع تقاريره الى مختلف مؤتمرات الاتحاد النقابي وفي وضع الملفات المطلبية وكذا في إعداد فصول حول الحياة الإنسانية والاقتصادية بكتاب جغرافية المغرب الخاص بالتلاميذ والطلاب (1949).

كان عضوا باللجنة الاقتصادية للاتحاد واصبح كاتبها بعد ان قرر Cesar Erdinger سنة 1946 التفرغ لتسيير التعاونيات الاستهلاكية. انتخب البير عياش عضوا باللجنة التنفيذية في المؤتمر الرابع للاتحاد العام للنقابات المتحدة بالمغرب (30 نوفمبر و1 دجنبر 1946) وعينته اللجنة التنفيذية في سكرتارية الاتحاد في فبراير مكان جان بانتي Jean Pinty المعين مديرا للعمل في الجزائر العاصمة.

وعلاوة على الدراسات حول الحياة الاقتصادية والأسعار والأجور وظروف العمال والأرضيات المطلبية، كان على عياش ان يتقاسم مع أعضاء المكتب كل المهام التنظيمية ومهام التكوين النقابي او تلك المتعلقة بالنضالات. وكان على عياش ان يهتم بوجه خاص بالنقابات بالمغرب الشرقي، لاسيما نقابات عمال مناجم جرادة (الفحم الحجري) وتويسيت وبوبكر (الرصاص والزنك) التي شهدت نمو ابتداء من خريف 1946 بتأثير من الطيب بوعزة والتي سعت سلطات الرقابة الى إضعافها (1947) في انتظار تدميرها (يونيو 1948) لأنها كانت مكونة من مغاربة.

إنها حياة نقابية كثيفة أكدتها الإضرابات الكبرى سنوات 1948و 1949 و1950 والهجمات القمعية الشرسة في خريبكة وجرادة وفي 1950 والإعداد للمؤتمر السادس الذي أكد عزم الاتحاد على التحول الى مركزية نقابية مغربية والعمل على إلغاء الحماية. نتجت عنها سجالات حادة داخل الفيدرالية المغربية لنقابات الموظفين. وقد وجب إحباط مناورات البعض ودحض حججهم والحد من نتائج انصرافهم. بعد نضالات بالغة الضراوة وأحداث الدار البيضاء يومي 7 و8 دجنبر 1952 تعرض اهم مناضلي الاتحاد العام الفرنسيين للطرد بينما تعرض المناضلون المغاربة للاعتقال والتعذيب. ومن جهة أخرى كان هذا القمع الذي أشرفت عليه سلطة الإقامة قد بدأ قبل عامين كما يدل على ذلك طرد جرمان عياش (ابن عم البير عياش) الى فرنسا (1950). وبعد تعيينه في فونتينبلو Fontainebleu ثم باريس قرر عياش، بنصيحة من ج دريش، استعمال ما لديه من توثيق وقدرات فكرية لتأليف كتاب: المغرب حصيلة استعمار الصادر في باريس سنة الاستقلال (1956) والذي أتاح للمغاربة، في انتظار دراسات أخرى، امتلاك رؤية أوضح عن جغرافية بلدهم وتاريخه الماضي والراهن. كما كتب التاريخ القديم لأفريقيا الشمالية (باريس، 1964) واضعا نصب أعينه التلاميذ المغاربة بوجه خاص. ثم انصرف البير عياش الى كتابة تاريخ للحركة النقابية بالمغرب في فترة الحماية في ثلاثة أجزاء اشتغل بها حتى السنة الأخيرة من حياته.

تزوج ألبير عياش سنة 1946، أب لطفلين (البكر: طبيب بيولوجي والثاني مبرز في اللغة الروسية). اشتغل حتى وفاته بباريس يوم 5 يونيو 1994 في إعداد قاموس أعلام الحركة النقابية بالمغرب العربي، الجزء الاول الخاص بالمغرب.

من مؤلفات البير عياش:

- المغرب حصيلة استعمار – دار الخطابي

مترجم الى اللغات الروسية والبلغارية والألمانية ونال جائزة المغرب سنة 1957.

- تاريخ الحركة النقابية بالمغرب في ثلاثة أجزاء
- دراسات في التاريخ الاجتماعي المغربي (با لفر نسية)
- قاموس أعلام الحركة النقابية –الجزء الأول خاص بالمغرب